

سبل زيادة فاعلية الاستثمار في مصر وتحسين أدائه (دراسة حالة تجربة الهند)

الدكتورة/ سحر أحمد حسن (*)

مقدمة

مع دخول العالم في القرن الواحد والعشرون ومع التطورات والتغيرات التي لم يسبق لها مثيل في القرون السابقة بل وما صاحبها من آليات معقدة ومتطورة، أصبح من الضروري علينا توفير الآليات الضرورية التي تمكننا من النهوض باقتصادنا بشكل يواكب مفهوم القرية الواحدة وإلا باتنا معزولون وواهنون اقتصادياً.

ويعد الاستثمار أحد أهم عوامل نجاح الحكومة في حل مشكلاتها الاقتصادية، فتحقيق النفع الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع من جراء فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية والمحلية يتوقف على قراراتها الخاصة باختيار وتوجيه الاستثمارات أو مدى قدرتها على تقييم جدواها ومنافعها الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى رسم السياسات الملائمة وتهيئة المناخ المناسب لهذه الاستثمارات.

ولقد حث الإسلام على تنمية الأموال واستثمارها وفقاً لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية وتمشياً مع نظرة الإسلام إلى المال فإنه يتدخل في أسلوب تنميته واستثماره فلا يدع الحرية مطلقة لصاحب المال لكي يتصرف فيه كيف شاء وذلك باعتبار أنه وراء مصلحة الفرد مصلحة الجماعة التي يتعامل معها ومن ثم فقد حرم الإسلام كل ما فيه ضرر بالفرد والجماعة أو كان مخالفاً بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية.

(*) مدرس كلية التجارة جامعة الأزهر فرع البنات

Drsahar31@yahoo.com

ولكى نتحقق من سبل زيادة فاعلية الاستثمار في مصر وتحسين أدائه لابد أن نتطرق إلى معايير الاستثمار في الأموال بشقيها الوضعي والإسلامي، وكذلك تحقيق الأبعاد الاقتصادية في مصر ووضع الاستثمار فيها وتحديد عوامل الاخفاق، وكذلك محاولة الاستفادة من تجارب الدول الناهضة. وعليه يكون

الهدف من الدراسة

١ - بحث سبل زيادة فاعلية الاستثمار في مصر وتحسين أدائه من خلال:

- الوقوف على معايير الاستثمار في الأموال.
- الوقوف على الضوابط الشرعية للاستثمار في الأموال في الإسلام.
- الأخذ بالتجارب الناهضة لتحقيق أكبر كفاءة في زيادة معدلات الاستثمار في مصر.

فروض الدراسة

تفترض الدراسة أن الالتزام بالمعايير الفنية والضوابط الشرعية مع الأخذ بالتجارب الناهضة والمماثلة في الهيكل الاجتماعي والاقتصادى من شأنه رفع معدلات الاستثمار في مصر وهذا ما سوف نتحقق منه في الدراسة الحالية.

المنهجية

نتبع في الدراسة المنهج الاستقرائى الاستنباطى والوصفى، والتحليل، بالإضافة إلى المنهج التاريخى للوقوف على أهم أسباب اخفاق معدلات الاستثمار في مصر.

تقسيم الدراسة

قسمننا الدراسة الحالية إلى أربع مباحث رئيسية:

يتناول المبحث الأول: معايير الاستثمار في الأموال التي تعتبر بمثابة محددات تحكم سلوك متخذ القرار الاستثماري .

ويتناول المبحث الثاني: الضوابط الشرعية للاستثمار في الأموال في الإسلام.
ويرصد المبحث الثالث: حجم الاستثمارات في مصر. وتطورها للوقوف على الوضع الاقتصادي في مصر وبالطبع الاستثماري منه.

أما المبحث الرابع: فيبحث أهم التجارب الاستثمارية والتنمية الناهضة وهي الهند.

وسيتم التعرض لنتائج ومقترحات الدراسة في نهايتها.



المبحث الأول

معايير الاستثمار في الأموال

هناك العديد من المعايير التي تعتبر بمثابة محددات تحكم سلوك متخذ القرار الاستثماري، وتمثل هذه المعايير الأساس في تقييم الاستثمارات حيث لا يقبل أي مقترح استثماري إلا إذا توافرت فيه تلك المعايير ولذا يجب استنباط تلك المعايير لاستثمار المال في الإسلام لتكون أمام متخذي القرارات الاستثمارية وفقاً للمنهج الإسلامي، باعتبارها المرشد وأداة القياس والتقييم الرئيسية.

ويعرف الاستثمار في اللغة بأنه طلب الثمر من أصل المال، ويقال ثمر الله مال الرجل تثيراً أي كثره. أي أن المدلول اللغوي للاستثمار يدور حول استخدام الموارد المتاحة وطلب تنميتها وتكثيرها^(١).

وقد ورد لفظ ثمر في القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤].

وفي السنة النبوية الشريفة العديد من الأحاديث التي تحتوي على مضمون الاستثمار وتحث عليه قال رسول الله ﷺ «من ولي يتيماً فليتجر له في ماله ولا يتركه حتى تأكله الصدقة»^(٢).

ويطلق لفظ الاستثمار لدى فقهاء المسلمين على تنمية المال من خلال صيغ

(١) راجع: محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي (بدون تاريخ): «مختار الصحاح» دار الحديث، القاهرة، ص ٨٦.

- جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور (١٩٨٥): «لسان العرب» دار المعرفة، بيروت، المجلد الأول، ص ٥٠٤.

(٢) علي بن عمر الدارقطني (بدون تاريخ): «سنن الدارقطني» دار المحاسن للطباعة، القاهرة، الجزء الثاني، ص ١٠٩.

الاستثمار الإسلامي المختلفة كالمضاربة قال الكاساني «أن المقصود من عقد المضاربة هو استثمار المال»^(١) وقد أوضح الفقهاء بيان صيغ وضوابط الاستثمار في الإسلام بما يمكن من استنباط منهجاً متكاملًا لحفظ المال وتنميته باعتبار ذلك من الضروريات اللازمة لحياة الناس^(٢).

فحيث يتميز الاستثمار الإسلامي بأن له طبيعة خاصة ومتميزة، فإنه متعدد ومتنوع فهو إما استثمار حقيقي أو استثمار مالي: الاستثمار الحقيقي هو الاستثمار في الأصول الحقيقية (المفهوم الاقتصادي)، أما الاستثمار المالي فهو الذي يتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات وشهادات الإيداع وغيرها.

- الاستثمار طويل الأجل والاستثمار قصير الأجل: الاستثمار طويل الأجل هو الذي يأخذ شكل الأسهم والسندات ويطلق عليه الاستثمار الرأسمالي. أما الاستثمار قصير الأجل فيتمثل بالاستثمار في الأوراق المالية التي تأخذ شكل أذونات الخزينة والقبولات البنكية أو بشكل شهادات الإيداع ويطلق عليه الاستثمار النقدي.

- الاستثمار المستقل والاستثمار المحفز: الاستثمار المستقل هو الأساس في زيادة الدخل والنتائج القومي من قبل قطاع الأعمال أو الحكومة أو من استثمار أجنبي. أما الاستثمار المحفز فهو الذي يأتي نتيجة لزيادة الدخل (العلاقة بينهما طردية).

- الاستثمار المادي والاستثمار البشري: الاستثمار المادي هو الذي يمثل الشكل

(١) راجع: علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني (١٩٨٦): «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» دار الكتب العلمية، بيروت، الجزء السادس، الطبعة الثانية.

(٢) عز الدين فكرى تهاى (٢٠١٣): معايير الاستثمار الإسلامي بين النظرية والتطبيق نموذج مقترح باستخدام أسلوب FAHP مؤتمراقتصاد الإسلامي (الفلسفة - النظام - التطبيقات المعاصرة) كلية التجارة بنين - جامعة الأزهر القاهرة - جمهورية مصر العربية في الفترة من ١٠ - ١١ جمادى الآخر ١٤٣٤هـ / ٢٠ - ٢١ أبريل ٢٠١٣م، ص ٦٠٢.

التقليدي للاستثمار أي الاستثمار الحقيقي، أما الاستثمار البشري فيتمثل بالاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم والتدريب.

- الاستثمار في مجالات البحث والتطوير: يحتل هذا النوع من الاستثمار أهمية خاصة في الدول المتقدمة حيث تخصص له هذه الدول مبالغ طائلة لأنه يساعد على زيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها في السوق العالمية وأيضاً إيجاد طرق جديدة في الإنتاج^(١).

ونظراً لأن استثمار الأموال وتنميتها يعد واجباً شرعياً فقد تنوعت أشكال الاستثمار في الإسلام وأشهرها صناديق الاستثمار الإسلامية وهي تعتبر أحد المؤسسات المالية الإسلامية التي تتولى تجميع أموال المستثمرين في صورة وحدات أو صكوك استثمارية، ويعهد بإدارتها إلى جهة من أهل الخبرة والاختصاص، لتوظيفها وفقاً لصيغ الاستثمار الإسلامية المناسبة، على أن يتم توزيع صافي العائد فيما بينهم حسب الإنفاق، ويحكم كافة معاملاتها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والقوانين والقرارات والتعليمات الحكومية واللوائح والنظم الداخلية^(٢).

أما أسلوب تعامل البنوك الإسلامية فهو يعتمد على نماذج جديدة مبتكرة للطرق التمويلية بعيدة عن استخدام أسعار الفائدة الثابتة، فهذه الأدوات الإسلامية البديلة مصممة بشكل تنحاز فيه لصالح النشاط الحقيقي المنتج لا النشاط النقدي الطفيلي، وهي بذلك تؤدي دوراً مهماً في دفع الحركة الاقتصادية والإنتاجية في المجتمع، كما أن هذه الأدوات والصيغ تلامس الاحتياجات الفعلية للعملاء، وتتفق مع المبادئ

(١) أحمد السيد الكردي (٢٠١٠): دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات.

(٢) حسين حسين شحاته (بدون تاريخ): منهج مقترح لتفعيل الرقابة الشرعية والمالية على صناديق الاستثمار، أستاذ المحاسبة بجامعة الأزهر، وخبير استشاري في المعاملات المالية الشرعية.

والأحكام الشرعية للمعاملات، وبذلك فإنها تكون أقرب لمشاعر ونفسية المجتمعات الإسلامية، ويمكن تقسيم هذه الصيغ وأساليب التمويل المنتشرة حالياً لدى البنوك والمصارف الإسلامية إلى أربع مجموعات رئيسية كل مجموعة لها خصائص محددة تميزها وتحدد طبيعتها، كما يندرج ضمن كل منها عدد من العقود المختلفة المعروفة التي تتعامل بها البنوك والمصارف الإسلامية والتي هي مستمدة أساساً من الفقه الإسلامي، وهذه المجموعات الأربع هي: مجموعة صيغ الاتجار. ومجموعة صيغ الإيجار. ومجموعة صيغ الاشتراك. ومجموعة صيغ الاسترباح^(١).

ولم يكن التشريع الإسلامي يوماً منعزلاً عن الحياة رغم كل مظاهر التجديد والتحديث، وظل قادراً على مواجهة تحديات العصر وتفجير كافة الطاقات المؤثرة في الحياة، بما يلبي حاجة الأمة ويحقق مقاصدها الشرعية، ولذلك فإن كل مستحدث من المعاملات يفسح له الإسلام مكاناً في مجتمعه ويرعاه بين مبادئه وأحكامه إلا أن يكون هذا المستحدث قد جاء على غير سنة الحياة نتيجة لهوى طائش فإن الإسلام حينئذ يرده ولا يرضى به.

ولعل أسواق المال^(٢) من أهم المجالات المستحدثة في التعامل والتي تشمل

(١) لمزيد من التفصيل راجع: حسام الدين بن محمد صالح فرفور (٢٠٠٧): التمويل واستثمار الأموال في الشريعة الإسلامية نظرة موجزة في ضوابط القواعد وسعة المقاصد بحث علمي مقدم للمؤتمر الثاني للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية تحت شعار الصيرفة الإسلامية صيرفة استثمارية المقام في دمشق برعاية حاكم مصرف سورية المركزي الأستاذ الدكتور أديب مبال في الفترة: (٢٣ - ٢٤ صفر ١٤٢٨ هـ الموافق ١٢ - ١٣ آذار ٢٠٠٧ م).

(٢) راجع: كمال توفيق خطاب (٢٠٠٥): «نحو سوق مالية إسلامية»، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى. (نسخة الكترونية)، ٢٠٠٥ م.
- نبيل عبد الإله نصيف (١٩٩٥): «الأسواق المالية من منظور نظام الاقتصاد الإسلامي»، مجمع الفقه الإسلامي، عمان، ص ٢١.

جميع القنوات التي ينساب فيها المال بين مختلف قطاعات وأفراد المجتمع، وتعرف **الأسواق المالية** بأنها «ال أماكن التي يتم فيها تداول الأصول المالية»، أي يتم فيها تدفق الأموال من تلك الوحدات المدخرة إلى الوحدات المستثمرة، حيث تنتقل الأموال من الوحدات التي لديها فائض مالي وليس لديها محطة هامة لإعادة تنقية وضخ الأموال الحلال وتمويل المشروعات الناجحة مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة إنتاج الطيبات في المجتمع.

وظهور سوق الأوراق المالية يضيفي تغيرات نوعية ملحوظة، إذ تفتح أبواباً وأبعاداً تزيد من فاعلية الأسواق المالية العالمية في استقطاب المزيد من الأرصد والمدخرات المالية للملايين من الأفراد والمؤسسات مع ما تضيفه خصائص منتجاتهم المالية والنقدية من تأثير إيجابي على استقرار الأسواق المالية العالمية وزيادة شموليتها وفاعلية أدوارها في تنمية الاقتصاديات العالمية ورفاهية المجتمعات الإنسانية.

فلا أسواق المالية شأنها شأن الأسواق الأخرى التي توفر نظاماً لتبادل الخدمات أو المنتجات أو كليهما معاً عن طريق الجمع بين طرفين أحدهما محتاج للخدمة والآخر منتج لهذه الخدمة.

وتعرف السوق المالية أيضاً بأنها «الإطار أو النظام الذي تتجمع فيها طلبات الشراء والبيع للأدوات المالية والتي يؤدي تنفيذها إلى تحريك عمليات التداول في

= محمد أيمن عزت الميداني (٢٠٠٢): «تطوير أسواق رأس المال في سوريا»، دمشق - سوريا، (نسخة الكترونية)، ٢٠٠٢م.
- فياض عطية (١٩٩٨): «سوق الأوراق المالية في ميزان الفقه الإسلامي»، دار النشر. للجامعات، القاهرة، ١٩٩٨م.

الأسواق المالية ، ويعتبر وجود الأسواق المالية من الشروط الضرورية لإتمام المبادلات المالية بسرعة وسعر عادل (لمزيد من التفصيل راجع) (١).

أما الصكوك وهي من المجالات المستحدثة في التعامل فتعرف بأنها عملية إصدار سندات (صكوك) ذات قيمة مالية متساوية، تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خليط من الأعيان والمنافع وفق عقد شرعي إستناداً لصيغ التمويل والديون في الذمة والتي تصدر الإسلامية ويطلق على هذه العملية أيضاً «التصكيك» و«التسنيذ» و«السنددة» لتدل على نفس المعنى. وهو تعريف يحتوي على مضامين التعريفات السابقة ويعالج ما يعترها من قصور (٢).

وللوقوف على أهم المعايير التي تحكم انسياب الأموال وتدفعها للقنوات الاستثمارية المختلفة هناك معايير اقتصادية، ومعايير اجتماعية، ومعايير محاسبية.

أولاً: فالمعايير الاقتصادية (٣) تتمثل في:

تختلف الأساليب الاقتصادية باختلاف الهدف من المشروع سواء إذا كان المشروع عام أو خاص من حيث:

- (١) راجع: علاء الدين عادل الرفاتي: «مدى التزام أسواق الأوراق المالية وأنشطتها بالمعايير والضوابط الشرعية حسب النظام الاقتصادي الإسلامي .. دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية في فلسطين»، أستاذ الاقتصاد المشارك كلية التجارة - قسم الاقتصاد - الجامعة الإسلامية غزة - فلسطين.
- كمال توفيق خطاب (٢٠٠٥): «نحو سوق مالية إسلامية»، مرجع سابق.
- نبيل عبد الإله نصيف (١٩٩٥): «الأسواق المالية من منظور نظام الاقتصاد الإسلامي»، مرجع سابق.
- محمد أيمن عزت الميداني (٢٠٠٢): «تطوير أسواق رأس المال في سوريا» مرجع سابق.
- فياض عطية (١٩٩٨): «سوق الأوراق المالية في ميزان الفقه الإسلامي»، مرجع سابق.
- (٢) فؤاد محمد محيسن: (٦-٧ شعبان ١٤٣١ هـ) الصكوك الإسلامية ومجالات التطبيق، ورشة عمل الصكوك الإسلامية وتحديات تنمية وممارسات دولية، الأردن.
- (٣) راجع: أحمد السيد الكردي (٢٠١٠): دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات.

- أهمية المشروع بالنسبة للأمن القومي: في بعض الأحيان والظروف قد يتم تجاوز المعايير الاقتصادية والفنية أو المعايير المحاسبية للمفاضلة بين المشروعات ويتم إعطاء أولوية للجانب الأمني مثلاً إقامة مشروع على أرض تهم قطاع القوات المسلحة لتأمين الجبهة الخارجية للبلاد.

- تأثير المشروعات وقدرتها على رفع معدلات النمو في الاقتصاد القومي: وقد تتم المفاضلة بين المشروعات العامة بحسب أهمية كل من المشروعات المقترحة بالنسبة للاقتصاد القومي.

- قدرة المشروع في المشاركة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية: وتختلف أهمية المشروع في عملية التنمية باختلاف أهداف وأحجام تلك المشروعات. المشروعات الصناعية تخدم التنمية أكثر من المشروعات الزراعية أو الخدمية وذلك نظراً لما يتميز به المشروع الصناعي من قدرة على زيادة في الدخل القومي وعلى توفير فرص العمل، وزيادة فرص التصدير.

- مدى قدرة المشروع على زيادة معدلات التشغيل: أي تحديد مدى أثر المشروع على زيادة العمالة ليس فقط على المشروع نفسه بل قد تمتد إلى مشروعات أخرى قد ترتبط به أمامياً أو خلفياً.

- مساهمة المشروع في ميزان المدفوعات: وذلك من خلال بيان تأثيره على الحساب الجاري أو ميزان الخدمات.

- معايير الربحية القومية لا بد أن تضع في اعتبارها عند اختيار المشروع - نمو الدخل القومي وتوزيعه ووضع ميزان المدفوعات. والاستخدام الكفء للموارد

الاقتصادية المتاحة، والعوامل البيئية، والاستخدام الأمثل للتكنولوجيا المتاحة، والتداخل بين الصناعات المختلفة.

- لابد من تحديد مسار وحركة الاقتصاد القومي وذلك من خلال:

مقياس تحديد المنافع، التكاليف (ويتعامل هذا المقياس مع القيمة الزمنية للنقود، ويطلق على هذا المقياس أحياناً بدليل الربحية. ونقطة الاختلاف بينه وبين مؤشر القيمة الحالية، فإذا كان مؤشر القيمة الحالية يحدد العائد الصافي للوحدة النقدية المستثمرة، فإن هذا المقياس يحدد العائد الإجمالي للوحدة النقدية المستثمرة. مقياس التكلفة/ العائد = القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلية / القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجية (التكلفة الاستثمارية الأولية).

مقياس معدل العائد الداخلي (والذي يستخدم في المفاضلة بين المشروعات والبدائل الاستثمارية المقترحة. ونظراً لأهميته فإن معظم مؤسسات التمويل الدولية، وبخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتنمية والأعمار تعتمدانه عند قيامهما بتقديم أي قروض أو استثمارات لأي دولة. ويمكن أن يعرف هذا المقياس بأنه معدل الخصم الذي تتساوى عنده قيمة التدفقات النقدية الداخلة مع قيمة التدفقات النقدية الخارجة. ما هو إلا عبارة عن سعر الخصم الذي يعطي قيمة حالية للمشروع = صفر. ويمكن التعبير عن معدل العائد الداخلي بالصيغة التالية: القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة = القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة.

مقياس قدرة المشروع في تحسين وضع ميزان المدفوعات (ويقصد من ذلك معرفة مدى مساهمة المشروع المقترح في توفير في العملات الصعبة. وعلى هذا الأساس يتم الحكم على مدى مساهمة المشروع في تحسين أو دعم ميزان المدفوعات، فإذا كان

المشروع مقتصدًا في استخدام العملات الصعبة، فهذا يعني بأنه سوف يساعد على تحسين ميزان المدفوعات. ويتطلب ذلك معرفة قيمة الصادرات من إنتاج المشروع وقيمة الواردات التي سوف يستوردها المشروع من الخارج. والايادات بالعملات الأجنبية من مصادر خارجية خلاف سلع التصدير. والمدفوعات بالعملات الأجنبية خلاف المدفوعات على الواردات السلعية وتحويلات رؤوس الأموال والأرباح إلى الخارج وتحويلات رؤوس الأموال من الخارج إلى داخل البلد.

ثانياً: المعايير الاجتماعية^(١):

- قدرة المشروع على توفير فرص العمل (ويتم ذلك بمعرفة عدد العمال المحليين الذين سوف يتم تشغيلهم ونسبتهم إلى إجمالي العمالة في المشروع، كما يهتم أيضاً بمعرفة متوسط أجر العامل المحلي مقارنةً بمتوسط أجر العامل الأجنبي).
- مدى مساهمة المشروع في زيادة إنتاجية العامل على المستوى القومي (أن معيار إنتاجية العامل يعتبر من المعايير التي حازت على اهتمام الكثير من الاقتصاديين وخبراء التنمية والتخطيط لما له من أهمية في زيادة الدخل القومي وتحسين مستوى المعيشة). وتتحقق هذه الزيادة من خلال ما يلي:
 - * الحصول على المزيد من الإنتاج بنفس الكمية السابقة من المدخلات.
 - * الحصول على نفس الإنتاج السابق بكمية أقل من المدخلات.

(١) راجع: إيهاب مقابله، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، منتدى التمويل الإسلامي، قسم علوم التسيير (علوم الإدارة)، أساسيات إدارة الأعمال .

-زايد النجار: دراسة الجدوى التسويقية، موقع المستثمرون العرب (المقاولات والمشاريع والتمويل) المشاريع التجارية والاقتصادية Trade.

- محمد عبد الباقي: دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية،

* الحصول على زيادة في الإنتاج بزيادة أقل في المدخلات.

ثالثاً: معايير الجدوى الفنية والمالية^(١):

- لا بد من توافر دراسات الجدوى الفنية والمالية للمشروع.
- تطابق المؤشرات المالية للمشروع مع المعايير المعتمدة من قبل الشركة (كمعدل العائد الداخلي).
- توفر مصادر التمويل المحتملة للمشروع وفق برنامج زمني محدد.
- التناسب بين مصادر التمويل واستخداماته.
- التناسب بين مؤشرات ربحية المشروع والمخاطر المحتملة.
- أن لا تزيد تكاليف التمويل أثناء فترة التنفيذ عن ١٠٪ من التكلفة الاستثمارية الكلية للمشروع.
- توفر البنية الأساسية اللازمة للمشروع، وفي حالة عدم توفرها أو اكتمالها ألا تزيد تكلفتها عن ١٠٪ من إجمالي التكلفة الاستثمارية للمشروع. (الاستثمار في المشاريع) وهذا يتطلب معايير قياس الربحية التجارية فيما يلي:
 - المعايير التي تتجاهل القيمة الزمنية للنقود أي التي تتعامل مع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة دون القيام بخصم، ومنها معيار فترة الاسترداد ويتم حسابه.

(١) راجع: <http://world-acc.net/vb/showthread.php?t=8375>

- محمد أنس الزرقا (١٩٨٣): (القيم والمعايير الإسلامية في تقويم المشروعات) مجلة البنوك الإسلامية،

الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة العدد الثلاثون، يولية ١٩٨٣م.

- عبد السميع خليل (١٩٧٥): (معايير تقييم المشروعات الاستثمارية)، مجلة الإدارة المالية، السنة

الرابعة، القاهرة ديسمبر ١٩٧٥م.

- أحمد السيد الكردي (٢٠١٠): دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات.

أولاً: عن طريق تكلفة الاستثمار الأولية كالتالي:

فترة الاسترداد = التكلفة الاستثمارية الأولية / الوسط الحسابي للتدفقات النقدية السنوية

ويعتبر المشروع الأفضل هو المشروع الذي يحقق فترة استرداد أقل. ويمكن القول أن معيار فترة الاسترداد يعتبر أكثر المعايير شيوعاً واستخداماً نظراً لسهولة وتوفير المعلومات اللازمة لاستخدامه، كما يعتبر أكثر ملائمة خاصة في حالة المشروعات التي تخضع لعوامل التقلب السريعة وعدم التأكد، أو التي تتعرض لتغيرات تكنولوجية سريعة. كما يمكن اعتبار هذا المعيار معياراً «لقياس درجة المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها كل مال مستثمر».

ثانياً: معيار المعدل المتوسط للعائد (المعيار المحاسبي)

«ويسمى هذا المعيار بمعدل العائد المحاسبي لأنه يعتمد على نتائج الأرباح والخسائر في القيود المحاسبية. وبالتالي فهو عبارة عن النسبة المئوية بين متوسط العائد السنوي (متوسط الربح السنوي) إلى متوسط التكاليف الاستثمارية وبعد خصم الاندثار والضريبة». أو النسبة بين متوسط العائد السنوي إلى التكاليف الاستثمارية الأولية (دون الأخذ بنظر الاعتبار الاهلاك والضريبة).

المهم في هذا المعيار هو فيما يتعلق بضرورة مقارنة النتيجة المتحصلة مع سعر الفائدة السائدة في السوق. ويعتبر المشروع مقبول اقتصادياً عندما تكون النتيجة أكبر من سعر الفائدة السائدة في السوق والعكس صحيح. و المعدل المتوسط للعائد هو تعبير عن الكفاية الحدية لرأس المال. وتعرف الكفاية الحدية لرأس المال بأنها مقدار ما تحققه الوحدة النقدية المستثمرة من عائد صافي، وعلى هذا الأساس تتم المفاضلة

بين المشروعات، حيث يتم اختيار المشروع الذي يحقق أكبر عائد على الوحدة النقدية المستثمرة.

وتحسب الطريقة الأولى بالنظر إلى التدفقات النقدية كما هي ولذلك يوجد أسلوبين لاحتسابه على هذه الطريقة:

الأسلوب الأول: التعامل مع التكلفة الاستثمارية الأولية كما هي:

$$\text{المعدل المتوسط للعائد} = \frac{\text{متوسط العائد السنوي}}{\text{متوسط التكلفة الاستثمارية الأولية}} \times 100$$

الأسلوب الثاني: يتم التعامل مع متوسط التكاليف الاستثمارية الأولية

$$\text{متوسط التكاليف الاستثمارية} = \text{التكلفة الاستثمارية الأولية} \div 2$$

$$\text{المعدل المتوسط للعائد} = \frac{\text{متوسط العائد السنوي}}{\text{متوسط التكلفة الاستثمارية}} \times 100$$

الطريقة الثانية هذه الطريقة هي الأكثر شيوعاً حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار الاهلاك والضريبة والقيمة التجريدية للبديل في حالة وجودها. ويتم احتساب المعدل المتوسط للعائد حسب الصيغة التالية:

$$\text{المعدل المتوسط للعائد} = \frac{\text{متوسط العائد الصافي السنوي}}{\text{متوسط التكلفة الاستثمارية الأولية}} \times 100$$

- معايير التي تأخذ القيمة الزمنية للنقود بعين الاعتبار ومنها معيار صافي القيمة الحالية، معيار التكلفة: العائد، معيار معدل العائد الداخلي.

- معايير تعتمد على بحوث العمليات أو شبكة المسار أو نظرية القرارات وأنظمة المعلومات وشجرة القرارات، أسلوب تحليل الحساسية.

هذه المعايير قد يؤخذ ببعضها عند اتخاذ قرار الاستثمار، ولكنها قد لا تفي لنجاحه ولهذا سوف نتعرض للضوابط التي من شأنها زيادة فاعلية القرار الاستثماري.



المبحث الثاني

الضوابط الشرعية للاستثمار في الأموال في الإسلام^(١)

لكي نزيد من فاعلية الاستثمار في المجتمعات الإسلامية لابد من الأخذ في الاعتبار المعايير الفنية السابقة بالإضافة الى الضوابط الشرعية للاستثمار في الأموال في الإسلام ومن أهم هذه الضوابط للاستثمار.

١- معيار العقيدة: حيث إن المال مال الله والإنسان مستخلف فيه، وبالتالي يجب استخدامه بعيداً عن الربا.

٢- معيار الأولويات الإسلامية: يلزم عند ترتيب المشروعات الاستثمارية بعد الإجازة الشرعية أن يكون مجاها الطيبات، وهو الالتزام بسلم الأولويات الإسلامية وهي الضروريات فالحاجيات فالتحسينيات، ولقد أوضح الإمام الشاطبي في «كتابه الموافقات في أصول الأحكام»، أن الضروريات هي الأشياء والمصالح التي لا تستقيم حياة الناس بدونها، وإلا اختل نظام حياتهم والحاجيات هي ما يحتاجه الناس للتوسعة والتيسير ورفع المشقة، أما التحسينات فهي الأشياء والأمور التي تُسهل الحياة وتُحسنها، ولقد حرمت الشريعة الإسلامية المشروعات الترفية.

٣- معيار المحافظة على الأموال: الاستثمار الإسلامي يقوم على التقليل والمخاطرة، ويجب أن يكون هناك توازناً بين نسبة المخاطر والأغراض الاستثمارية ومنها الربحية، ومن ناحية أخرى يجب اتخاذ التدابير المختلفة للمحافظة على المال من أكله بالباطل، ولقد أشار القرآن إلى ذلك بقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩] ولقد ورد في تفسير هذه الآية أن من أساليب أكل المال بالباطل صور البيوع المحرمة.

(١) راجع: www.ifsb.org

٤- المعيار الأخلاقي: حيث يلتزم الفرد المسلم بمجموعة من القيم الأخلاقية عند استثمار الأموال من أهمها: عدم الغش، وعدم أكل أموال الناس بالباطل. فمع تطبيق كافة القواعد الأخلاقية. قدم لنا البنك العربي الوطني صندوقاً استثمارياً يقتصر على الأسهم النقية (أي التي لا يوجد فيها أي نسبة من المعاملات المحرمة) وفق الضوابط التالية:

- أن يكون نشاط الشركة مباح شرعاً. (لا توجد في ميزانية الشركة أية قروض بنكية أو تسهيلات كشف حساب بالفائدة).
 - لا توجد في حسابات الشركة أية ودائع على أساس الفائدة. أن لا يكون لدى الشركة اتفاقية لتبادل القروض بشكل منتظم.
 - أن تكون جميع استثمارات الشركة استثمارات نقية (لا تدخل فيها البنوك أو شركات التأمين أو الشركات المختلطة). وعلى سبيل المثال يهدف صندوق «النقاء» المبارك^(١) للأسهم السعودية إلى تنمية أموال المستثمرين الملتزمين بالمعاملات المالية الشرعية النقية دون أدنى شبهة.
- وبذلك ففرص الاستثمار في الإسلام تؤكد أن الاقتصاد الإسلامي لا يفرق بين الاقتصاد والأخلاق، بل يربط بينهما برباط وثيق، إذ إن معظم أحكام الشريعة الإسلامية مرتبطة بالأخلاق، وتقوم على أسس أخلاقية ولا سيما المعاملات المالية الاقتصادية. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخُونُوا ءَلَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمْنَكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٢٧] وقال رسول الله ﷺ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيْنَا رُزْقًا بَرَكَهَ بَيْعُهُمَا، وَإِنْ كَذَبَا، وَكَتَمَا مُحِقَ بَرَكَهَ بَيْعُهُمَا».

(١) البنك العربي الوطني ٢٠١٣، صندوق «النقاء» المبارك للأسهم السعودية.

٥- معيار استهداف التنمية: حيث يهدف التشغيل الكامل لرأس المال إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويتطلب ذلك عدم إكتناز الأموال وحبسها عن وظيفتها التي خلقها الله لها، وفي هذا الصدد قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ إلى آخر الآية، وأيضاً لابد من مراعاة أولويات الاستثمار وهي الضروريات والحاجيات والتحسينات. وهذا يتطلب اختيار المشروعات الاستثمارية التي تحقق عائداً اقتصادياً مقبولاً بجانب العوائد الاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى التنوع ويعنى ذلك توجيه الأموال المتاحة للاستثمارات إلى عدة مشروعات مع الأخذ في الاعتبار التنوع الزمني والتنوع الجغرافي وتنوع صيغ الاستثمار بما يحقق التنمية الشاملة للمجتمع الإسلامى. وبما يحقق التوازن بين العائد الاجتماعى والعائد الاقتصادى، والاستثمارات قصيرة الأجل والمتوسطة والطويلة، وبين مصالح الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة - ويتطلب ذلك مشروعات إنتاجية قصيرة ومتوسطة الأجل لمواجهة ضروريات وحاجيات الجيل الحاضر، ومشروعات إنتاجية طويلة الأجل لمواجهة ضروريات وحاجيات الأجيال المقبلة ومن بينها المشروعات الخدمية والصناعات الثقيلة، وكذلك التوازن بين صيغ الاستثمار ومجالاته، وهذا الضابط يساهم في تحقيق ضابط المحافظة على المال وتنميته ويقلل من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الأموال.. بالإضافة الى اختيار مشروعات إنتاجية التي تولد رزقاً لأكبر عدد من الأحياء طبقاً للاحتياجات والتي قد تتغير من زمان إلى زمان ومن مكان إلى مكان، ودليل ذلك قوله ﷺ: «فَلَا يَغْرُسُ الْمُسْلِمُ غَرْساً، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ، وَلَا دَابَّةٌ، وَلَا طَيْرٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(١)

(١) رواه مسلم.

ولقد نهت الشريعة الإسلامية عن توجيه عوامل الإنتاج نحو إنتاج السلع الكمالية والمظهرية والتي لا تحقق عائداً مشروعاً على الناس، لأن في إنتاجها فساداً، وهذا مستنبط من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٦]. بالإضافة إلى ما سبق يتم اختيار المشروعات الاستثمارية التي تُحسن من مستوى معيشة الفقراء وذلك بتوجيه الاستثمارات إلى المشروعات التي تولد رزقاً لأكبر عدد من الفقراء لتحقيق حد الكفاية لهم لأن ذلك يساعد على حسن توزيع عوائد عوامل الإنتاج بين فئات الناس، ويزيد من الطاقات والإمكانات البشرية المتاحة والتطبيق العملي لذلك على سبيل المثال في الدول الغنية بالعنصر البشري ترجح المشروعات التي تتطلب عمالة أكبر من المشروعات التي تعتمد على التكنولوجيا لأن ذلك يحقق تنمية اقتصادية.

٦- ربط الكسب بالجهد: وهو من القواعد الشرعية التي تحكم المعاملات في الإسلام، فلا كسب بلا جهد ولا جهد بلا كسب. وهذا يتطلب أن يقوم الاستثمار الإسلامي على أساس المشاركة والتفاعل بين العمل (الجهد البشري) وبين رأس المال، ولكل نصيب من الكسب بقدر الجهد المبذول، والغاية من هذا التحفيز على العمل والعطاء وتنمية الأداء وتحسينه، كما أن هناك علاقة سببية مباشرة بين مقدار الكسب وما يتعرض له الاستثمار من مخاطر فكلما زادت المخاطر كلما طلب أصحاب المشروعات ربحية عالية.

٧- بالإضافة إلى معيار الغنم بالغرم: وهو الربح مقابل الخسارة، وينطلق هذا المعيار من القاعدة الشرعية: (الخراج بالضمان) والتي تعني أن من ضمن أصل شيء فله ما يخرج منه من ربح أو خسارة. حيث يتم توزيع عوائد الاستثمارات على أطراف العملية الاستثمارية على أساس: بقدر ما يغنم صاحب المال من أرباح ومزايا في

حالات الرخاء، بقدر ما يجب أن يتحمل من خسائر في حالات الكساد، فلا ربح إلاّ اذا تحمل مخاطر الخسارة، وهذا يخالف النظام الربوي الذي يضمن فائدة دائمة لرأس المال بصرف النظر عن نتيجة التشغيل، وأصل ذلك في القرآن الكريم هو قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥].

٨- معيار التوثيق للعقود^(١): ويقصد بذلك أن يعلم كل طرف من أطراف المشروع الاستثماري مقدار ما يساهم به من مال، وما سوف يأخذه من عائد أو كسب، ومقدار ما سوف يتحمل به من خسارة إذا حدثت، وأن يكتب ذلك في عقود منضبطة عملاً بقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ .﴾ إلى أن قال: ﴿ذَلِكَ أَفَسُّ عَلَى اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدَقُّ لَلْأَمْرِ إِنِ تَرَبُّوا ...﴾ [البقرة: ٢٨٢].

٩- معيار يتعلق بالبعد البيئي للمشروعات الاستثمارية: لقد اهتم الإسلام بالمحافظة على المجتمع وعدم الاضرار بالآخرين، وأساس ذلك قول رسول الله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»^(٢). ولقد طبق هذا المعيار في صدر الدولة الإسلامية عند تحديد مواقع الصناعات وهذا ما يطلق عليه في الفكر الوضعي بمسألة توطن الصناعة - فعلى سبيل المثال، لا يسمح بإنشاء ورشة حدادة بجوار مصنع الورق أو الملابس، أو لا يسمح بإنشاء مشروع فيه مصلحة مادية إذا كان يسبب فساداً في المجتمع والأمثلة على ذلك كثيرة.

٦- المتابعة والمراقبة وتقويم الأداء: ويقصد بذلك أن يقوم المسئول عن استثمار

(١) حسين حسين شحاتة (بدون تاريخ): بحث في أسس ومعايير قياس تكلفة رأس المال المستثمر في الفكر الإسلامي مع دراسة مقارنة، خبير استشاري في المعاملات المالية الشرعية.
(٢) رواه مسلم.

المال سواء كان ناظرًا أو مديراً أو مؤسسة أو هيئة أو أي صفة أخرى بمتابعة عمليات الاستثمار للاطمئنان من أنها تسير وفقاً للخطط والسياسات والبرامج المحددة مسبقاً، وبيان أهم الانحرافات، وبيان أسبابها وعلاجها أولاً بأول، وهذا يدخل في نطاق المحافظة على الاستثمارات وتنميتها بالحق.

هذه المعايير تطبق أيضاً عند الاستثمار في أموال الوقف^(١) بالإضافة إلى تجنب الاستثمار في دول معادية ومحاربة للإسلام والمسلمين: قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَّبِعُكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلُوا فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُواكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمِنْ يَتَوَلَّوْهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾

[المتحنة: ٩]. وكذلك اعتبار أن التنمية الإقليمية هدفاً: ويقصد بها توجيه الأموال للمشروعات الإقليمية البيئية المحيطة بالمؤسسة الوقفية ثم الأقرب فالأقرب ولا يجوز توجيهها إلى الدول الأجنبية والوطن الإسلامي في حاجة إليها. بما يحقق النفع الأكبر للجهات الموقوف عليهم ولا سيما الطبقات الفقيرة منهم: ويقصد من ذلك أن يوجه جزء من الاستثمارات نحو المشروعات التي تحقق نفعاً للطبقة الفقيرة، وإيجاد فرص عمل لأبنائها بما يحقق التنمية الاجتماعية، لأن ذلك من مقاصد الوقف الخيرية والاجتماعية. بالإضافة إلى ضرورة الاحتفاظ برصيد من السيولة بدون استثمار، وذلك لمواجهة المدفوعات والنفقات العاجلة ويحدد في ضوء الخبرة الماضية والتوقعات في المستقبل، وهذا بدوره يتطلب تطبيق نظام الموازنات التقديرية ومنها الموازنة النقدية التقديرية. وتحقيق المصلحة العامة قبل المصلحة الخاصة إذا اقتضت الضرورة ذلك، فعلى سبيل المثال قد تختار بعض مجالات الاستثمار ذات العائد المتوسط أو المنخفض لأن لها مردوداً عاماً اجتماعياً، أو إعادة النظر في أحد شروط

(١) راجع: حسين حسين شحاته (١٩٩٢): «المنهج الإسلامي لدراسة جدوى المشروعات الاستثمارية»، دراسة مقدمة إلى بنك فيصل الإسلامي المصري، إدارة البحوث والتدريب.

الواقف غير الجوهرية بما يتناسب مع مصلحة الواقفين أو مصلحة المجتمع أو مصلحة الأمة الإسلامية^(١).

وكذلك **الصكوك الإسلامية**^(٢) وتقوم على المشاركة في تمويل مشروع أو عملية استثمارية متوسطة أو طويلة الأجل وفقاً لقاعدة (الغنم بالغرم) (المشاركة في الربح والخسارة) على منوال نظام الأسهم في شركات المساهمة المعاصرة ونظام الوحدات الاستثمارية في صناديق الاستثمار، حيث تؤسس شركة مساهمة لهذا الغرض، ولها شخصية معنوية مستقلة، وتتولى هذه الشركة إصدار الصكوك اللازمة للتمويل وتطرحها للاكتتاب العام للمشاركين، ومن حق كل حامل صك المشاركة في رأس المال والإدارة والتداول والهبة والإرث ونحو ذلك من المعاملات في الأسواق المالية. ولكي تعمل الأسواق المالية بمظلة من الضوابط الشرعية فلا بد من:

- وجود الأنظمة واللوائح التنظيمية لتنظيم الأسواق المالية من قبل الحكومات من خلال القوانين والتشريعات الرقابية التي تضيف صفة المنافسة الكاملة وتمنع الاحتكار والنصب والاحتيال.
- إنشاء أسواق للأوراق المالية داخل الدولة وتنوع أدوات الاستثمار في تلك الأسواق، يعني تعدد الخيارات أمام المدخرين، يوفر السيولة الكافية بالنسبة لكل من المدخر والمستثمر.

(١) www.arriyadh.com

(٢) راجع: أحمد مصطفى عفيفي (٢٠٠٣): استثمار المال في الإسلام، مكتبة وهبة، القاهرة، ص ٤٣.
- الندوة الدولية (نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية) دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي ٣-٥ سبتمبر ٢٠٠٥م.

- محمد البلتاجي (بدون تاريخ): بحث نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية (المرابحة، المضاربة، المشاركة) مدير برامج المصارف المتوافقة مع الشريعة المعهد المصري مؤسسة النقد العربي السعودي، ص ٥.

- توفر نظم المعلومات المالية التي تعكس المركز المالي والموقف المالي لتقدير القيمة الحقيقية لأسهم الشركات المدرجة الذي يمثل مصدر إعلامي لفائدة المدخرين عن حياة المؤسسات، مما يولد الثقة بين المتعاملين.
 - الحرية الكاملة في التعامل مع السوق فالمدخر يتعامل باختياره، حيث السوق هي وعاء لإستقطاب المدخرات.
 - وجود الحوافز التي تمكن المستثمر من الحصول على عائد معقول من استثماراته.
- فإذا ما تم الالتزام بكافة المعايير والضوابط الشرعية السابقة من شأن ذلك رفع معدلات الاستثمار خاصة مع استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية والاجتماعية. ويمكن أن نتحقق من ذلك من خلال تتبع الأوضاع الاقتصادية في مصر.

المبحث الثالث

حجم الاستثمارات في مصر وتطورها

من الملاحظ أن الأوضاع الاقتصادية لمصر كان لها من التأثير الشديد على وضع الاستثمارات ككل المحلية والأجنبية.

يتضح ذلك جليا بمتابعة المراحل التي مر بها الاقتصاد المصري وأدت الى إحداث تطورات عديدة على مجال الاستثمار في مصر
أولاً: الإصلاح الاقتصادي والتحول في الاقتصاد المصري:
بدأت محاولات الإصلاح الاقتصادي، منذ فترة زمنية طويلة، وقد مر بثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى. بداية التحول في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨٢):
منذ عام ١٩٧٤ كانت مصر قد توجهت نحو الانفتاح الاقتصادي، وكانت أبرز ملامح هذه المرحلة هي التحول عن نظام التخطيط الشامل، والاستعانة برأس المال العربي والأجنبي في التنمية في ظل قوانين الانفتاح الاقتصادي. فقد وصل معدل النمو خلال تلك الفترة إلى ٩,٨٪ إلا أنه ارتبط بالنمو في القطاعات الخدمية دون الإنتاجية^(١). هذا وقد حقق الاقتصاد المصري نمواً بمعدل حوالي ٦٪ سنوياً خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٥) إلا أن هذا المعدل المرتفع ربما يرجع لظروف عارضة مر بها العالم، وتأثرت بها مصر - وليس نتيجة لمقومات داخلية - ومن هذه الظروف على سبيل المثال: كالزيادة الكبيرة في أسعار النفط بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، والتي استمرت حتى عام ١٩٧٩. أو ارتفاع عائدات قناة السويس بعد معاهدة كامب ديفيد والسلام في المنطقة وإنهاء الحرب وإصلاح القناة وإعادة فتحها.

(١) عالية وأنور عبدالعال (٢٠٠٨): «السكان والتنمية الاقتصادية»: ١٩٥٢-٢٠٠٧ في مؤتمر التطور الاقتصادي والسياسي لمصر في مائة عام، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٢-١٣ مايو، ص ٩.

وقد وصلت الطفرة النفطية إلى قمته في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١، ثم تراجعت أسعار النفط بشكل كبير عام ١٩٨٢ م. وهكذا بدأ الاقتصاد المصري يعاني من أوجه القصور والضعف الهيكلي والتمويلي به، وسعت مصر- إلى محاولة استمرار توجيه استثماراتها إلى البنية الأساسية باعتبارها ضرورة للنمو والتقدم خلال المراحل التالية، وقد تم تمويل ذلك بالاقتراض الخارجي^(١).

ومع نهاية الثمانينيات بدأت تظهر ملامح ضعف الأداء والانخفاض الشديد في معدلات النمو الاقتصادي، والاختلالات في هيكل الاقتصاد الكلي المصري؛ فقد زاد الاعتماد على العالم الخارجي في تلبية احتياجات مصر من السلع الاستهلاكية والوسيلة والاستثمارية، الأمر الذي أدى إلى زيادة المديونية الخارجية لمصر من حوالي ١,٦ مليار دولار عام ١٩٧١ إلى حوالي ٢٨,٦ مليار دولار عام ١٩٨٢. كما تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة خلال نفس الفترة، لذا كان من الضروري أن تبدأ الحكومة في تبني برنامج محدد المعالم للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

المرحلة الثانية: التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي (برنامج الإصلاح الاقتصادي ١٩٩١-١٩٩٧)

كان من أهم ملامح هذه المرحلة التحول إلى آليات السوق واتخاذ السياسات اللازمة لتصحيح الاختلالات النقدية والهيكلية، والاتجاه نحو خصخصة النظام الاقتصادي، بمعنى فتح مجال أوسع أمام وحدات القطاع الخاص في مجالات الاستثمار والإنتاج والتشغيل في مقابل تراجع دور الدولة في هذه المجالات^(٢).

(١) محمد عثمان مصطفى (٢٠٠٠): «تقييم برنامج الإصلاح الاقتصادي مع التركيز على مرحلة الركود الاقتصادي»، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العدد ٤٥٨ ص ٦.

(٢) عالية وأنور عبدالعال (٢٠٠٨): «السكان والتنمية الاقتصادية»: ١٩٥٢-٢٠٠٧، مرجع سابق، ص ٩.

في أوائل عام ١٩٩١ أبرمت الحكومة المصرية اتفاقها مع صندوق النقد الدولي، والذي تمثل في برنامج للتثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي بهدف علاج الاختلالات الداخلية والخارجية التي يعاني منها الاقتصاد المصري (المزيد من التفصيل راجع^(١)).

وفي سبيل تحقيق ذلك، طبقت مصر برنامجاً للإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (من ١٩٩١ إلى ١٩٩٦ - ١٩٩٧).

المرحلة الثالثة: الركود الاقتصادي (١٩٩٨ - ٢٠٠٣)

اتسمت الفترة (١٩٩١ - ١٩٩٧) بإصلاح اقتصادي نجح في تحقيق أهدافه المالية والنقدية بشكل واضح، جاءت بعد ذلك حالة ركود في السنتين الأخيرتين لنهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين. ففي سبتمبر ١٩٩٨ كانت مصر قد أنهت المرحلة الثالثة والأخيرة من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي أوصي به صندوق النقد الدولي، وكان عليها أن تواجه بعض التحديات لتحافظ على ما تم إنجازه من نجاح فيما يتعلق بتعافي الاقتصاد المصري في فترة اتسمت بتزايد ضغوط العولمة ومشاكلها.

وبالرغم من اتجاه معدل النمو إلى التزايد في الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤ - ١٩٩٨ - ١٩٩٩ ليبلغ ٦,٣٪ في عام ١٩٩٨ - ١٩٩٩ إلا أنه أخذ في الهبوط اعتباراً من ٩٨ -

(١) راجع: محمد شديد أبوستيت (٢٠٠٦): «الإصلاح الاقتصادي في مصر وبولندا: دراسة مقارنة»، بحث مقدم للحصول على دبلوم التخطيط والتنمية، مركز الدراسات الكلية، معهد التخطيط القومي، ص ١٤، ١٥.

- حسن حجازي (٢٠٠٠): «سوق العمل في مصر»، منشور في عبدالفتاح الجبالي (المحرر)، الاقتصاد المصري من التثبيت إلى النمو، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص ١٢٩.
- ميرفت محمد (٢٠٠٦): «التشغيل والأجور وتكاليف المعيشة في ظل سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي»، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر - فرع البنات، ص ٨٠.

١٩٩٩ حتي وصل إلى ٣,٢٪ في عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وقد أسهمت في هذا الهبوط بعض العوامل الخارجية، كان أبرزها الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧ والتي استمرت تداعياتها حتي نهاية القرن العشرين. وقد ترتب على هذه الأزمة انخفاض ملحوظ في أسعار البترول، كانت له آثاره السلبية على الاقتصاد المصري^(١).

المرحلة الرابعة: منذ ٢٠٠٤ حتي الآن:

مع بداية هذه المرحلة، في عام ٢٠٠٤ قد تم سن قوانين جديدة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ منها القوانين المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني وذلك بهدف تشجيع التجارة الإلكترونية ومشروعات الأعمال الإلكترونية في مصر، بالإضافة إلى تيسير تعامل المواطنين في قطاع الأعمال الإلكترونية بمصر والعالم. وكذلك القوانين المتعلقة بالاستثمارات الجديدة، والجمارك، ومكافحة الاحتكار والتنافس، وضريبة الشركات الموحدة، ومكافحة الإغراق، كما تم تعديل قوانين الاستيراد والتصدير. هذا وتم تسريع وتيرة الخصخصة لعدد من شركات القطاع العام (خلال الفترة بين منتصف ٢٠٠٤م ومنتصف ٢٠٠٦م)^(٢) بهدف تحسين الكفاءة الاقتصادية لشركات قطاع الأعمال العام وزيادة استثماراتها وتعظيم مساهمتها في الاقتصاد القومي مع مراعاة الحفاظ على حقوق العاملين بها.

(١) راجع: إبراهيم العيسوي (٢٠٠٧): «الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً: تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ ١٩٧٤ وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموي بديل»، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ص ١٨٢.

- سفيان العيسي (٢٠٠٧): «الاقتصاد السياسي للإصلاح في مصر: فهم دور المؤسسات»، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، العدد ٥ ص ٨.

الموقع الإلكتروني لوزارة الاستثمار 2011-1 www.investment.gov.eg

(٢) سفيان لعيسي (٢٠٠٧): «الاقتصاد السياسي للإصلاح في مصر: فهم دور المؤسسات»، مرجع سابق، ص ٨.

هذا بالإضافة إلى زيادة الاتجاه نحو إعطاء القطاع الخاص دور أكبر في دفع عملية التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة استثماراته في خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ففي عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بلغت جملة الاستثمارات المنفذة نحو ١٥٠ مليار جنيه مقابل ١١٣ مليار جنيه استثمارات منفذة خلال عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ووصلت نسبة مساهمة القطاع الخاص في جملة الاستثمارات المنفذة إلى نحو ٦٦٪ عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وهو ما يعكس التحسن المتواصل في مناخ الاستثمار وتشجيع الدولة لمشاركة القطاع الخاص في كافة الأنشطة الاقتصادية. وفي عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ قامت الحكومة بالعديد من الإجراءات لمواجهة الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية والخروج منها بأقل خسائر ممكنة خاصة في القطاعات المالية والقطاعات الاقتصادية الدافعة للنمو مثل السياحة والتشييد والبناء والصناعات التحويلية وقناة السويس، مما ساعد على الحد من آثار الأزمة المالية فوصل معدل النمو الاقتصادي خلال عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ نحو ٤,٧٪^(١).

أما في الفترة الحالية، فمن الطبيعي أن يمر الاقتصاد المصري بأزمة تحتاج إلى حسن إدارتها، والخروج منها في أسرع وقت ممكن، فيلاحظ أنه بالإضافة إلى ما يعانيه الاقتصاد المصري حالياً من مشكلة الركود التضخمي، والذي تمثل في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقدر بنحو ٢٪، في حين أن متوسطه طويل الأجل في الماضي كان ٤٪ سنوياً^(٢). أما عن معدل التضخم السنوى لحصر الجمهورية فقد استقر نسبياً خلال شهر أغسطس ٢٠١٢ ليسجل ٦,٥٪ مقارنة بـ

(١) الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٠٩ الكتاب السنوي.

(٢) سلطان أبو على (٢٠١١): «الاقتصاد المصري بعد الثورة: وجهة نظر»، مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، ص ٣.

٦,٤٪ خلال الشهر السابق. وقد انخفض معدل التضخم الأساسي خلال شهر أغسطس ٢٠١٢ مسجلاً ٥,٣٪ مقارنة بـ ٦,٣٪ خلال شهر يوليو ٢٠١٢. وبلغت إيرادات الدولة ٣٠٣,٦ مليار جنيه مقابل ٢٦٥,٣ مليار جنيه خلال العام المالي السابق عليه وذلك لصعود الإيرادات الضريبية بنسبة ٨٪ فضلاً عن نمو الإيرادات غير الضريبية بنسبة ٣١,٤٪. ويعود الارتفاع المحقق في الإيرادات الضريبية إلى زيادة إيرادات الضرائب على الممتلكات خلال فترة الدراسة بنسبة ٣٨,٥٪ لتسجل ١٣,١ مليار جنيه مقابل ٩,٥ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١ فضلاً عن الزيادة الملحوظة في الضرائب على السلع والخدمات بنسبة ١١,٢٪ لتسجل ٨٤,٦ مليار جنيه خلال العام المالي الماضي مقابل ٧٦,١ مليار جنيه خلال العام السابق له. ويرجع صعود الإيرادات غير الضريبية إلى زيادة المنح لتسجل ١٠,١ مليار جنيه خلال العام المالي الماضي مقارنة مع ٢,٣ مليار جنيه خلال العام المالي السابق عليه وذلك في ضوء الزيادة الملحوظة في المنح من حكومات أجنبية (تشمل منحتين بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار لكل منهما من قطر والسعودية) بالإضافة إلى ارتفاع إيرادات عوائد الملكية بنسبة ٣٥,٩٪ لتسجل ٥٦ مليار جنيه خلال العام المالي الماضي مقابل ٤١,٢ مليار جنيه خلال العام المالي السابق عليه كما زادت حصيلة بيع السلع والخدمات بنسبة ٢,٤٪ لتسجل نحو ١٧,٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢. بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفعت إجمالي المصروفات بنسبة ١٧,٢٪ خلال العام المالي الماضي ليصل إلى ٤٧١ مليار جنيه مقابل ٤٠١,٩ مليار جنيه خلال العام المالي السابق عليه. وتحققت الزيادة في المصروفات إلى ارتفاع ثلاثة أسباب، وهي زيادة بند الأجور نتيجة لزيادة المكافآت والإثابة للعاملين بنسبة ٥٠,٣٪، وزيادة بند الفوائد نتيجة لزيادة فوائد سندات الخزانة بمقدار ١٠,١ مليار جنيه لتصل إلى نحو ٣٦,٣

مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢، وكذلك زيادة الفوائد على أذون الخزانة العامة بمقدار ٥,٣ مليار جنيه لتصل ٢٥ مليار جنيه. كما جاء ارتفاع بنود الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية نتيجة لزيادة دعم المواد البترولية بمقدار ٢٧,٩ مليار جنيه لتبلغ ٩٥,٥ مليار جنيه، بالإضافة إلى زيادة كل من معاش الضمان الاجتماعي وزيادة المساهمات في صناديق المعاشات بمقدار ٢,٨ مليار جنيه. وتعود زيادة المصروفات إلى ارتفاع الإنفاق في معظم البنود فيما عدا كل من بند المصروفات الأخرى وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) حيث انخفض كل منهما بنسبة ١,٨٪ و ١٠٪. ليسجلا ٣٠,٨ مليار جنيه و ٣٥,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة مع ٣١,٤ مليار جنيه و ٣٩,٩ مليار جنيه على التوالي.

وزيادة العجز الكلي للموازنة العامة للدولة ليصل إلى ١٦٦,٧ مليار جنيه أي ما يعادل ١٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢ مقابل ١٣٤,٥ مليار جنيه خلال العام المالي السابق له وذلك لارتفاع المصروفات بنسبة فاقت الزيادة في الإيرادات العامة^(١). واستقر عجز الموازنة الكلي كنسبة إلى الناتج المحلي عند ٢,١٪ خلال الفترة ٢٠١٣ ليبلغ ٣٨ مليار جنيه، مقارنة بعجز يوليو - أغسطس ٢٠١٢ قدره ٣٢,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وحقق ميزان المدفوعات خلال عام ٢٠١٢ عجزاً كلياً بلغ ١١,٣ مليار دولار، مقارنة بعجز قدره ٩,٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق، ويمكن تفسير ذلك في ضوء الأحداث التي تمر بها مصر بالإضافة إلى ارتفاع أسعار فائدة القروض التي تبرمها مصر سواء من الداخل أو الخارج. وهروب الاستثمارات، وتراجع معدلات الجذب

(١) المرجع نفسه.

ما اعلته وزارة المالية ٢٠١٢/١٠/٣٠ م

السياحي، وانخفاض الاحتياطي النقدي بصورة كبيرة من ٣٥,٢٢١ مليار دولار في يونيو ٢٠١٠ إلى نحو ١٥,٥٣٣ مليار دولار في يونيو ٢٠١٢، بما يعنيه ذلك من أن حصيلة الاحتياطيات الدولية أصبحت لا تكفي لتغطية الواردات السلعية المصرية سوى لثلاث أشهر فقط، فضلاً عن تزايد عجز الموازنة العامة للدولة، واتساع الفجوة بين النفقات والإيرادات، والتي وصلت إلى نحو ٧,٩٪ في موازنة العام المالي ٢٠١٢-٢٠١٣.

وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، وذلك نتيجة انخفاض مساهمات قطاع السياحة، والصناعات التحويلية، وتجارة الجملة والتجزئة. وكذلك انخفاض معدل النمو إلى ما يقل عن معدل نمو السكان، مما يعني انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل.

وزيادة عجز الموازنة من ٧,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١١٪، وارتفاع معدل الدين العام المحلي إلى ٨٩٤ مليار جنيه بنسبة ٥٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتلجأ الحكومة إلى الاقتراض الداخلي لسد هذا العجز عن طريق إصدار أذون وسندات، الأمر الذي من شأنه تقليل الائتمان المتاح للمشروعات الإنتاجية ويؤثر سلباً على كمية الإنتاج وفرص العمل.

واستحواذ الدعم على ٢٥٪ من إجمالي النفقات العامة مما يسلب من الدولة قدرتها على تحسين خدمات الصحة والتعليم والتطوير. وكذلك ارتفاع معدل البطالة للعام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ ليصل إلى ١٢٪ مما يمثل زيادة عما وصل إليه معدل البطالة في ٢٠١٠/٢٠٠٩ قبل الثورة، حيث بلغ معدل البطالة ٩,٤٪ آنذاك. كل العوامل السابقة كان لها التأثير السلبي على واقع الاستثمار في مصر وخاصة بعد الثورة فلم يعد

الأمر يتعلق بضوابط شرعية أو معايير اقتصادية واجتماعية ومحاسبية فحسب بل إن الأوضاع السياسية قد ألقت بظلالها على الوضع الاقتصادي الراهن ككل سلباً. ويؤكد ذلك:

ما أوضحته هيئة الاستثمار^(١) إن البيانات الإحصائية في مقارنة تأسيس الشركات خلال الفترة يناير - يوليو ٢٠١١ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٠، أوضحت انخفاضاً في عدد الشركات المؤسسة إلى ٥٣٥٣ خلال الفترة يناير - يوليو ٢٠١١ مقارنة بعدد ٨٢٦٤ شركة خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٠ بنسبة انخفاض بلغت ٣٢,٦٪، وإذا كانت الحكومة تنظر للاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها منقذ الاقتصاد المصري، فإن الاستثمارات الوطنية أهم من التفكير في كيفية جذب المستثمر الأجنبي خاصة وأن الموارد والإمكانيات والقدرات المحلية تستحق الاهتمام والدعم والمساندة لتحقيق اقتصاد وطني، وما بين تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الوطنية تأتي مبادرات وطنية لبعض المصريين للاستثمار المحلي في مصر. ولكنها تحت وطأة الاحتجاجات قد تفشل في الاستمرار.

ويؤكد ذلك ما جاء بتقرير الهيئة العامة للتصنيع^(٢) ليؤكد أن الاستثمارات الصناعية الكلية للعامى ٢٠١١/٢٠١٢ تبلغ نحو ٣٠,٠٦ مليار جنيه بنسبة ١٣٪ من الاستثمارات الكلية، ويخص القطاع الخاص نحو ١٥,٨ مليار جنيه من الاستثمارات الصناعية غير البترولية بنسبة ٧١٪ من إجمالي هذه الاستثمارات، والباقي يمثل استثمارات عامة موزعة بين الجهاز الحكومى والهيئات الاقتصادية والشركات العامة، وبالنظر إلى حجم هذه الاستثمارات نجدها أقل من المطلوب خاصة وإن مصر في هذه

(١) الهيئة العامة للاستثمار

<http://www.gafi.gov.eg/ar/InvestEgypt/EconomicIndicators.aspx>

(٢) الهيئة العامة للتصنيع http://www.ida.gov.eg/index_ar.html

المرحلة في حاجة لمزيد من الاستثمارات الصناعية^(١)، كذلك على الهيئة العامة للاستثمار أن تقوم بتوفير البيانات والمعلومات عن الشركات لمساعدة المستثمر الجديد لمعرفة ظروف السوق واتخاذ قراراته بناء على هذه المعلومات، مع ضرورة الاستفادة من الدراسات والأبحاث التي تعدتها بيوت الخبرة العالمية لجذب مزيد من الاستثمارات.

كما أوضحت وزارة التخطيط والتعاون الدولي^(٢)، أن خطة التنمية الاقتصادية لعام ٢٠١١/٢٠١٢ أن حجم الاستثمارات ٢٣٣ مليار جنيه ونسبة نمو مستهدف قدره ٣,٢٪، تصل فيها إجمالي الاستثمارات العامة (الحكومية والهيئات الاقتصادية والشركات العامة) إلى ١١٣ مليار جنيه تشكل ٤٨٪ من جملة الاستثمارات الإجمالية، بينما تراجع نصيب الاستثمارات الخاصة إلى ١٢٠ مليار جنيه من جملة الاستثمارات المستهدفة في الخطة لتصل إلى حوالي ٥٢٪ فقط مقارنة بنحو ٦٥٪ خلال السنوات السابقة.

وجاءت خطة التنمية الاقتصادية للعام ٢٠١٢ ببرنامج الزراعة واستصلاح الأراضي بزيادة الاستثمارات الحكومية المستهدفة في الخطة إلى ١,٣ مليار جنيه مقابل ٤٢٧ مليون جنيه في خطة العام الحالي بنسبة زيادة أكثر من ٢٠٠٪، بالإضافة إلى رصد ٢,٢ مليار جنيه استثمارات حكومية مستهدفة لبرنامج بناء وتطوير شبكات الري والموارد المائية.

وتأتى تلك الخطة بأكبر موازنة استثمارية في تاريخ التعليم قبل الجامعي حيث

(١) راجع التقرير السنوي الثالث تموز (يوليو) ٢٠١٢: «نحو سياسات استثمارية عربية فاعلة في مواجهة وطأة الانعطاف الإقليمي والعالمي والصعوبات الهيكلية للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية عن أوضاع الاستثمار العربية» التقرير رقم (٣).

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الدولي <http://www.mop.gov.jo/arabic>

تصل حجم الاستثمارات إلى ٧,٥ مليار جنيه مقارنة بحوالي ٢,٣ مليار جنيه في خطة العام الحالي وبزيادة حوالي ١٥٠٪. كذلك تتضمن الخطة بداية تنفيذ المشروع القومي لإنشاء «مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا» بتكلفة مبدئية ٢ مليار دولار.

أما عن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر فقد حقق انخفاصاً ملحوظاً بعد ثورة ٢٥ يناير، ويرجع ذلك بصفة أساسية لزيادة التدفقات الاستثمارية للخارج مع انخفاض إجمالي الاستثمارات للداخل. فقد بلغت صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة قيمة سالبة في الربع الثاني من العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢، والتي بلغت للأشهر التسعة الأولى من العام ٣٦٧ مليون دولار فقط، مقابل ٦,٤ مليار دولار للفترة المماثلة من عام ٢٠١٠م^(١).

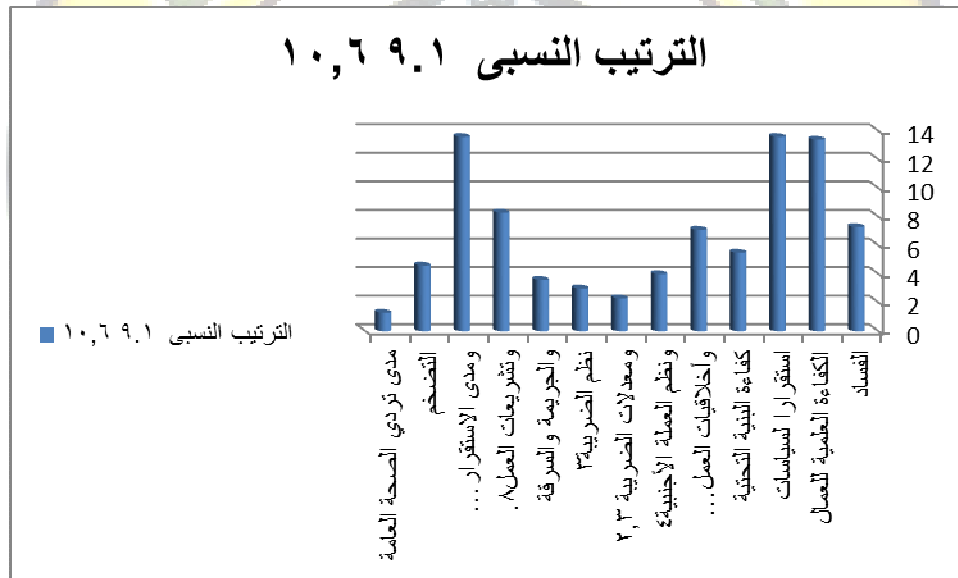
وفيما يتعلق بالأداء المصرفي فإنه من الملاحظ التراجع الملحوظ في معدلات نمو الودائع بالعملة المحلية من ١٤,٣٪ إلى ٦,٥٪ في يونيو الماضي مقارنة بـ يونيو ٢٠١٠ ورغم زيادتها من ٩٠٠ مليار جنيه إلى ٩٦٥ مليار جنيه وفي ظل هذه الأوضاع فقد انخفضت قيمة الجنية مقابل الدولار بنحو ٥٪ وتراجعت توظيفات البنوك وعمليات اقراضها والتي لم ترتفع سوى بمستوى معدلات الفائدة على القروض القديمة وكانت أهم توظيفات البنوك في أدون الخزانة للحكومة والتي زاحمت بدرجة كبيرة التمويل المتاح لإقراض المشروعات للقطاع الخاص حيث يبلغ نمو الإقراض للقطاع الخاص نحو ١٢٪ وقطاع الأعمال العام ٩,٠٪ والحكومة بنحو ٨٥٪^(٢).

وفي ما يلي تحديد للترتيب النسبي للمعوقات الاستثمار في مصر والذي يبرزه

(1) ESCWA, SURVEY OF ECONOMIC AND SOCIAL DEVELOPMENTS IN THE ESCWA REGION, 2011-2012, April 2012

(٢) بوابة الوفد الالكترونية

تقرير التنافسية العالمية الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي^(١) في ترتيب المعوقات بالنسبة لعدد من الدول العربية، والتي تشمل ١٥ تصنيفاً تضم كل من البيروقراطية الحكومية ٩,١٪، وصعوبة الحصول على التمويل ويمثل ١٠,٦٪، والفساد ٧,٣٪، والكفاءة العلمية للعمال ١٣,٤٪، ومدى استقرار السياسات ١٣,٦٪، وكفاءة البنية التحتية ٥,٥٪، وأخلاقيات العمل للعمال ٧,١٪، ونظم العملة الأجنبية ٤٪، ومعدلات الضريبة ٢,٣٪، ونظم الضريبة ٣٪، والجريمة والسرقة ٣,٦٪، وتشريعات العمل ٨,٢٪، ومدى الاستقرار الحكومي ١٣,٦٪، والتضخم ٤,٦٪، ومدى تردي الصحة العامة ١,٣٪.



معوقات الاستثمار في مصر

المجموع: ١٠٠٪

المصدر: إعداد الباحثة

(1) World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2011 - 2012

فوجد فيما سبق ومع تردى الأوضاع الاقتصادية نلاحظ أن الكفاءة العلمية للعمل، ومدى استقرار السياسات، ومدى الاستقرار الحكومي، كانت من أهم عوائق الاستثمار يضاف إليها:

١ - عدم وجود معايير للاستثمار وتقويم الأداء متفق عليها: لا يوجد في الصناعة المصرفية الإسلامية، أو إصدارات كالصكوك معايير متفق عليها يمكن الاستناد إليها في تقويم أداء وسائل الاستثمار.

٢ - عدم توافر البيانات: عدم توافر البيانات والمعلومات عن وسائل الاستثمار المستخدمة بالسوق المصرفي الإسلامي، والتي يمكن من خلالها إعداد مؤشرات قياسية للصناعة المصرفية الإسلامية.

٣ - عدم جود هيئة مختصة بتقويم الأداء: لا يوجد في الواقع العملي بالسوق المصرفي الإسلامي جهة تختص بتقويم أداء وسائل الاستثمار في الصناعة المصرفية الإسلامية.

٤ - عدم القدرة على الحصول على بيانات توضح وضع الأوقاف المصرية وحجمها، أو حتى كيفية استغلالها.

هذا من الناحية الفنية للعملية الاستثمارية، بالإضافة الى ذلك نجد الآتي^(١):

٥ - تراجع الحالة الأمنية في الأشهر الأولى التي أعقبت الثورة، الأمر الذي أدّى إلى توقف العجلة الإنتاجية في العديد من القطاعات، وساهم ذلك في زيادة أعداد البطالة، وتراجع الدخل القومي.

(١) هالة حلمي السعيد (٢٠١٢): «الاقتصاد المصري.. التحديات ورؤية للأولويات» الأهرام ٤ نوفمبر ٢٠١٢م.

- ٦- زيادة الضغوط والتحديات التي تتعرض لها قوي الجيش والأمن من خلال تدفق السلاح غير الشرعي عبر الحدود، وتسلل عناصر مخربة للبلاد، بما أثر على معدلات التدفق السياحي، وهروب الاستثمارات.
- ٧- وقوع أحداث أدت إلى إظهار البلاد في حالة عدم استقرار داخلي كأحداث ماسبيرو، ومجلس الوزراء، ... وغيرها.
- ٨- الازدياد الحاد في حالات الاعتصامات والمطالبات الفئوية.
- ٩- استمرار المظاهرات والاحتجاجات التي واكبت المرحلة الانتقالية، وبداية حكم أول رئيس منتخب.
- ١٠- وأخيراً: الدعوة لأسقاط الرئيس المنتخب في ٣٠ يونيو وما قد يترتب على ذلك من الدخول في فوضى عارمة تصيب الدولة في مقتل.

المبحث الرابع

أهم التجارب الدولية الناجحة (الهند)^(١)

تعد الهند المصدر الأول لمحترفي تكنولوجيا المعلومات في العالم وقد عرفت الهند بدءاً من خمسينات القرن الماضي بكونها مصدر أساسي لخبراء الكمبيوتر في العالم، ولقد شجع انخفاض الأجور وانخفاض تكاليف المعيشة وانتشار اللغة الإنكليزية، الكثير من الشركات الأجنبية ليس فقط على الاستعانة بشركات هندية لأداء خدمات الـ Outsourcing ولكن أيضاً افتتاح فروع كبرى تضم آلاف الموظفين لأداء عمليات التطوير و كمثال على ذلك أعلنت شركة Oracle في شهر يونيو الماضي عن عزمها على مضاعفة عدد موظفيها في الهند من ٣ آلاف إلى ٦ آلاف خلال فترة ١٢ شهراً والهند هي المقر الرئيسي لعمليات الدعم الفني لـ Oracle كما تجري فيها قسم كبير من عمليات التطوير وتعتمد الشركة نقل خدمات أخرى كالحاسبة الداخلية إلى الهند^(٢).

(١) التقرير الأول (٢٠٠٦): لجنة الشفافية والنزاهة، وزارة الدولة للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية.
- تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي (٢٠١١): المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل، مؤتمر العمل العربي الدورة الثامنة والثلاثون القاهرة. جمهورية مصر العربية (١٥ - ٢٢ مايو/آيار ٢٠١١) المجلس الوطنى للصناعات الصغيرة والمتوسطة - التقرير السنوى ٢٠٠٩/٢٠١٠، ص ٣٧، يلاحظ أن مجمل النسب تتجاوز ١٠٠٪ ذلك أنها تمثل رأى المبحوثين فى (١٢) مصدراً للتمويل لمنشآتهم ويتولد عن ذلك تكرار .

India is the second fastest growing economy". Economic Research Service (ERS). United States Department of Agriculture (USDA).
<http://www.ers.usda.gov/Briefing/India/>. Retrieved 2007-08-05.
- Singh Ahluwalia."Economic Reforms in India since 1991: Has Gradualism Worked?"(MS Word). Journal of Economic Perspectives.Retrieved on 2007-06-13.
- Gledhill,Alan (1964). The Republic of India: The Development of Its Laws and Constitution (2nd ed.). Stevens and Sons

(٢) معتصم زكار(٢٠٠٣): إنشاء شركات برمجية عربية لتقديم خدمات التطوير للخارج دراسة التجربة الهندية، ورقة مقدمة للاجتماع السنوي الثالث للقطاع الخاص الذي ينظمه المكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات فى الأردن - أكتوبر ٢٠٠٣م.

ومن أهم عوامل نجاح التجربة الهندية:

عدد السكان: فالهند هي ثاني أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان (مليار نسمة في عام ٢٠٠٣) ويساعد انتشار الجامعات والمعاهد التقنية على تخريج أعداد هائلة من أخصائي تكنولوجيا المعلومات. بالإضافة إلى انخفاض تكاليف المعيشة في الهند وما يتبعه من انخفاض في الأجور الذي يساعد على زيادة قوة العمل، وتعتبر اللغة الإنكليزية اللغة الرسمية الثانية في الدولة، كذلك استقرار النظام السياسي ووجود حكومات ديمقراطية تشجع وترعى تطور صناعة البرمجيات والاتصالات وتتبع سياسات اقتصادية و ضريبية خاصة تجاهها من شأنه إنجاح أى تجربة تهدف لزيادة معدلات الاستثمار ومن أمثلة النظم الضريبية المتبعة نظام ضريبي يدعم صناعة البرمجيات و ال Outsourcing فمثلاً هناك إعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات للشركات المزودة للإنترنت وهناك إعفاء لمدة عشر سنوات للمجمعات التقنية مثل المجمع الذي بنته شركة Sun في مدينة بانغالور والذي يضم ٥٠٠٠ مبرمج وفني وهناك إعفاء ضريبي لمدة ١٠ سنوات للشركات العاملة في البحث العلمي، وما تتمتع به معظم الشركات الهندية العاملة في ال Outsourcing حائزة على شهادات الجودة ISO9000 وشهادات الجودة المتعلقة بشركات تكنولوجيا المعلومات والمعروفة ب SEI-CMM وحالياً ٣ / ٤ من الشركات الحائزة على ال SEI-CMM موجودة في الهند. كما أن توافر بنية اتصالات قوية: من انترنت والأقمار الصناعية والكابلات البحرية التي تؤمن اتصالاً جيداً مع كافة أنحاء العالم، هذه البنية تلعب دوراً هاماً في تنمية خدمات ال Outsource وتجعل الشركات الأجنبية على اتصال مستمر ودائم مع مزودي هذه الخدمات. والعمل على تطوير حلول برمجية متقدمة والتي شملت هذه التجارب حلول التجارة الإلكترونية، وحلول قواعد البيانات بكل

أنواعها، حلول محاسبية وحلول النشر الإلكتروني مما يسهل على الشركات الأجنبية الاعتماد الكامل على الشركات الهندية لاستعمال مثل هذه الحلول. كما أن النمو المستمر في الاقتصاد الهندي حيث يساهم قطاع الخدمات بحوالي ٥١٪ من الدخل القومي ويشهد قطاع تصدير البرمجيات نمواً سنوياً يتراوح بين ٤٠-٥٠٪ يجعل الهند اليوم ثاني أكبر دولة مصدرة للبرمجيات، وقد بدأت تظهر فيها شركات عملاقة مثل **Wipro** و **Infosys**. وتعتبر صناعة البرمجيات واحدة من أهم خمس صناعات في الهند وكل السياسات والتشريعات تصاغ بحيث تدعم هذه الصناعة. مع تشجيع الشركات الأجنبية على الدخول إلى الهند والاستثمار فيها. والسياسة التي تدار بها الاتصالات الهندية فتحت الباب واسعاً أمام دخول القطاع الخاص الهندي، بالإضافة إلى تأكدهم الدائم على حماية حقوق الملكية الفكرية ودعم التوثيق والتعاقد الإلكتروني باستخدام أحدث التقنيات ذلك سهل إبرام العقود والصفقات مع شركات أجنبية فيما وراء البحار^(١). بالإضافة إلى مبادرة الإصلاح ومكافحة الفساد التي بدأت عام ١٩٩٩، فوفقاً لمنظمة الشفافية العالمية. تعتبر الهند من البلدان التي قطعت شوطاً طويلاً في عملية الإصلاح ومكافحة الفساد، حيث عانت الهند كثيراً من الفساد في كلا من المجالات السياسية والاقتصادية، وتدني مستوى المعيشة حيث إن ٢٥٪ تقريباً من الشعب الهندي يعيشون تحت خط الفقر وفقاً لإحصاءات عام ٢٠٠٢م.

كما أن الهند تعتبر من أهم الدول التي تعتمد على المنشآت كقاطرة لنموها واعتمدتها كوسيلة للعدالة وتقليل الفوارق خاصة بين الريف والحضر وبين مختلف

(١) راجع معتم زكار (٢٠٠٣): إنشاء شركات برمجية عربية لتقديم خدمات التطوير للخارج دراسة التجربة الهندية، مرجع سابق.

أقاليم الهند. وبهذه المنشآت استثمرت المعرفة لتصبح الهند قطباً في تصدير خدمات التقنية الرفيعة في الاتصال والنظم والمعلوماتية. واعتمدت الهند على المنشآت الصغيرة والمتوسطة كوسيلة رئيسية للتنمية منذ ١٩٥١ وما تزال تعتبر قاطرة نموها. وحديثاً تم إقرار تنمية هذه المنشآت بخطة جديدة شملت المنشآت الصغرى. فأقر مجلس وطنى موسع يقوم بتصنيف المنشآت ويدعها بلجان متخصصة ويضع برامج تطويرها ويراقب حصول على هذه المنشآت على مستحقاتها المالية ودعم القوانين التى تقرها الولايات بهذا الخصوص.

وفى ٢٠٠٧ تحولت وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى وزارة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة بعد أن اندمجت فيها وزارة كانت للصناعات الغذائية والريفية. والوزارة الجديدة المعنية بالسياسات والبرامج والخطط المتعلقة بتلك المنشآت والتنسيق مع حكومات الولايات لتطوير هذه المنشآت وضمان توفير التمويل لها من المؤسسات المالية والبنوك وتنمية قدراتها التكنولوجية وتوفير البنية الأساسية لها ومراقبة الجودة لمنتجاتها ومنح الشهادات بذلك، وتوفير الإدارة الحديثة لها، وتنمية روح المبادرة، وتنمية المهارات، ودعم تحسين الإنتاج وتصميمه وتعليبه، وتحسين حياة الحرفيين والعمال، ودعم الدخول فى الأسواق الداخلية والخارجية واتخاذ إجراءات لبناء قدرات هذه المنشآت. وتشرف هذه الوزارة على شركة وطنية للصناعات الصغيرة وثلاث مؤسسات وطنية مستقلة تعنى بالتنمية والتدريب والتنظيم. وتشرف أيضاً على مؤسسة جديدة سميت مركز مهاتما غاندى للتصنيع فى الريف MGIR وتشرف أيضاً على برنامج رئيس الوزراء لدعم التشغيل PMEGP بجانب ذلك تنسق بين لجان قروية لدعم المنشآت ومراكز وطنية مثل المعهد الوطنى للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة NI-MSME فى حيدر آباد والمعهد الوطنى

لليزادة Entrepreneurship والصناعات الصغيرة والمعهد الهندي للمقاولات IIE ويشرف مجلس وطنى على المنشآت جميعها (NBMSME) ولهذا المجلس علاقة مع اللجنة الوطنية للمنشآت فى القطاع غير المنظم NCEUS وتقدم هذه اللجنة تقاريرها لرئاسة الوزراء وكانت ١١ تقريراً حتى نهاية أبريل ٢٠٠٩.

والهند تشغل هذه المنشآت بـ ٥٩ مليون هندي. ويقدر عدد هذه المنشآت بـ ٢٦ مليون وحدة إنتاجية. وتنتج هذه المنشآت ٤٥٪ من الإنتاج الصناعى وتساهم بـ ٤٠٪ فى قيمة المنتجات المصدرة ولكنها مع ذلك لا تساهم إلا بـ (٨٪) من الناتج المحلى الإجمالى للهند.

وتميزت هذه المنشآت بتنوعها الشديد فهى تنتج ستة آلاف سلعة وخدمة تتراوح بين الصناعات التقليدية إلى منتجات التقنية الرفيعة. وهى توجد فى الريف كما توجد فى الحضر (٤٥,٤٪ منشآت فى الريف). ولكنها جميعها تكاد تكون منشآت متناهية الصغر (٩٥٪) ولا تمثل المنشآت الصغيرة غير ٤,٧٪ من المجتمع أما المتوسطة فلا تزيد نسبتها عن ٠,٢١٪. والغريب فى تجربة الهند أن المنشآت الصناعية هى الغالبة (٦٦,٧٪) أما الخدمات فهى تمثل ١٧٪ وأغلب هذه المنشآت هى ضمن القطاع غير المنظم فالمنشآت التى تمسك حسابات منظمة لا تزيد نسبتها عن ٢,٢٪. وكما هى الحال فى بلداننا فإدارة هذه المنشآت يغلب فيها الذكور (٨٦,٢٪).

وأثبتت الدراسات فى الهند بأن المنشآت الصغرى هى المولد الأكبر لفرص العمل لقد حققت هذه معدل نمو فى التشغيل بلغ فى المتوسط ٧٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٩٢ – ٢٠٠٩، مع تحقيق طفرة فى النمو خلال عام ٢٠٠٦ بلغ فيها معدل نمو التشغيل ٤٢,٥٪ وطفرة أقل عام ٢٠٠٥ بلغت ١٢,٣٪. وبصورة موازية تطورت

صادرات هذه المنشآت بتحقيق معدل نمو سنوى تراوح بين ٧,٦٪ (١٩٩٦) و ١٠١,٦٪ عام ٢٠٠٦. فلا غرابة أن تعتبر هذه المنشآت قاطرة النمو في الهند وأن تزداد العناية بالمنشآت الصغرى منذ ٢٠٠٧ بشكل خاص. وقد أصبح هذا بياناً أولى للتجربة الهندية.

والملاحظة الثانية التى تميزت بها التجربة الهندية تمثل فى حصر إنتاج قائمة طويلة من المنتجات على المنشآت دون الكبيرة بلغ عددها ١٢٠٠ منتجاً وذلك منذ ١٩٦٧ وبذلك أعطت فرصة وحماية لهذه المنشآت للنمو والاستدامة وأجبرت الصناعات الكبيرة على التعامل مع المنشآت الأصغر فى إطار عقود من الباطن (المناولة).

والملاحظة الثالثة أنها قللت من حالات الإغلاق التى يترتب عليها تسريح عدد كبير من العمال. فالمنشآت التى تتعرض لصعوبات تتجه لمكتب خاص يعنى بالإصلاح الإدارى والمالى لهذه المنشآت المتعثرة لحين تجاوزها للصعوبات ولهذا المكتب أن يكلف من عنده مديراً أو أكثر يتولى إدارة هذه المنشأة لحين تجاوزها لأسباب التعثر وقد تكون هذه مالية أو تصديرية أو إدارية أو لنقص فى المهارات .. إلخ. ويتولى المكتب معالجة كل هذه الجوانب مع الأطراف ذات العلاقة مثل المصارف ويبقى المكتب متابعاً عن كثب لطريقة استثمار الأموال الجديدة وله صلاحية إيقاف القروض أو معاقبة المسؤولين عن التعثر بإجراءات قانونية .

والملاحظة الرابعة هى تكثيف جهود التدريب الموجه لهذه المنشآت. فبشكل عام خطط رئيس وزراء الهند لتدريب عدد فلكى حتى عام ٢٠٢٢ هذا العدد: ٥٠٠ مليون هندي وحدد أن يكون ٥٠٪ منهم فى الريف!

الملاحظة الخامسة هو تبنى برنامج موسع لزيادة القدرة على التنافس لهذه المنشآت يتكون من عشر برامج تتضمن الحاضنات الصناعية وإدارة الجودة ودعم الأنشطة في الاقتصاد الجديد ورفع القدرة التكنولوجية ودعم التسويق .. إلخ .

والملاحظة السادسة هو العناية باللجان الصناعية القروية والريفية المسماة **Khdi** والتي خصص لها ١٥٠ مليون دولار من بنك التنمية الآسيوية **ADB** فقط . وهى صيغة لدعم الحرف والصناعات التقليدية والصناعات الغذائية الريفية وأنشئ مركز مهاتا غاندى للصناعات الريفية لدعمها . ونظراً لتشابه الظروف بين مصر والهند يمكن متابعة كل البرامج التى عملت على الارتقاء بالوضع الانسانى والمجتمعى والاقتصادى للهند ومحاولة تطبيق ما يتلاءم منه مع الخصائص المصرية . وبناء على ما سبق إذا أخذنا بالتجارب الناهضة وبرامجها قد يساهم ذلك فى رفع معدلات وأداء الاستثمار وخاصة إذا كان ذلك لتجارب تتماثل معنا فى الظروف والهيكل الاجتماعى والثقافى والاقتصادى والتركيب السكانى .

وباختبار الفرضية

أثبتت الدراسة أن هذا الفرض صحيح حيث إن تردى الأوضاع الاقتصادية فى مصر وعدم الاستقرار الاجتماعى والسياسى أدى إلى إحداث فوضى اقتصادية ساهمت وبشكل فعال فى هروب الاستثمارات بشقيها المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى عدم وضوح معايير حقيقية لزيادة معدلات الاستثمار تتفق والضوابط الشرعية التى تراعى كافة الأحكام الشرعية والأخلاقية، وكذلك عدم الاستفادة من التجارب الدولية الناهضة فى مجالات الاستثمار المختلفة وخاصة الدول التى تتفق معنا فى الخصائص السكانية والمتشابه بأوضاعها الجغرافية معنا على سبيل المثال الهند . فإذا ما

حاولنا الالتزام بكافة المعايير الفنية والضوابط الشرعية بالإضافة إلى الاستفادة من التجارب التنموية الأخرى تمكنا في هذا الوقت من إيجاد سبل حقيقية لرفع معدلات الاستثمار في مصر.

وفيما يلي سوف نستعرض خاتمة ونتائج وحلول مقترحة وسبل النهوض بالاستثمارات المختلفة في مصر.



خاتمة ونتائج وحلول مقترحة

تناولت الدراسة الحالية أربع مباحث رئيسية كمحاولة للوصول إلى سبل تفعيل الاستثمار في مصر وتحسين أدائه وتناول المبحث الأول معايير الاستثمار في الأموال التي تعتبر بمثابة محددات تحكم سلوك متخذ القرار الاستثماري، وتناول المبحث الثاني: الضوابط الشرعية للاستثمار في الأموال في الإسلام. ورصد المبحث الثالث حجم الاستثمارات في مصر وتطورها للوقوف على الوضع الاقتصادي في مصر وبالطبع الاستثماري منه، أما المبحث الرابع فيبحث أهم التجارب الاستثمارية والتنموية الناهضة وهي الهند. ومنهم توصلنا لصحة الفرضية محل الدراسة كما سبق أن أوضحنا، وأيضاً قد توصلنا إلى عدد من النتائج والحلول المقترحة لزيادة فاعلية برامج الاستثمار في مصر وتحسين أدائه وهي كالتالي:

أ - لابد من الالتزام بالضوابط الشرعية وهي من أهم المعايير التي يجب قياسها عند تقويم أداء وسائل الاستثمار. ويمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية^(١):
لابد من وجود الهيئة الشرعية وذلك لإعداد العقود الشرعية لوسائل الاستثمار ومراجعة النماذج وإجراءات العمل للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة. بالإضافة إلى وجود إدارة للرقابة الشرعية وتكون من مهامها الرئيسية التأكد من التزام البنك بتطبيق الضوابط والفتاوى الشرعية الصادرة من الهيئة.
وكذلك العمل على تحقيق الأرباح، وترجع أهميتها لكونها مصدراً من مصادر ثقة المودعين والمتعاملين مع المصرف، بالإضافة إلى أن الأرباح تمكن المصرف من زيادة الإحتياطيات وبالتالي مواجهة أي خسائر محتملة، كما أنها من أحد الوسائل لزيادة رأس المال بالمصارف.

(١) الندوة الدولية (نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية) دولة الإمارات العربية المتحدة - دبي ٣-٥ سبتمبر.

- لذا يعد معيار الربحية من أهم المعايير التي تقيس كفاءة استخدام وسائل الاستثمار. ويمكن قياس هذا المعيار عن طريق العديد من المؤشرات منها:
- نسبة العائد على الاستثمارات ويستخدم هذا المؤشر لقياس نسبة عائد وسيلة الاستثمار مقارنة بإجمالي إيرادات الاستثمارات للبنك.
 - نسبة ربحية وسيلة الاستثمار ويستخدم هذا المؤشر لقياس الأرباح الناشئة عن استخدام الأموال في تلك الوسيلة الاستثمارية.
 - وكذلك ما يحققه من هدف معدل تحقيق أهداف الموازنة يستخدم هذا المعدل لقياس مدى تحقيق البنك لأهدافه المحددة بالموازنة التقديرية لوسيلة الاستثمار.
 - ولا يتوقف الأمر عند ذلك فحسب فلا بد متابعة العميل في السداد حتى يسترد المصرف أمواله مرة أخرى ولهذا يعد معيار الاستثمار مؤشراً هاماً للحكم على كفاءة المصرف في استخدام الأموال المتاحة ومدى تلبية احتياجات المتعاملين.
 - ولتحديد مدى قيام البنك بتطبيق الأعراف المصرفية خلال تقديمه لوسائل الاستثمار فلا بد من معيار تطبيق وسيلة الاستثمار. وأحد مؤشرات معدل النمو ويتم قياس معدل نمو استخدام وسيلة الاستثمار مقارنة بالوسائل الاستثمارية الأخرى.
 - الالتزام بالمعيار المحاسبي لهيئة المحاسبة ويعد وجود وتطبيق نظام محاسبي لوسيلة الاستثمار من مؤشرات قياس مدى قيام البنك بالتطبيق السليم لوسائل الاستثمار.

ب- ومن أهم أشكال الاستثمار في مصر- الاستثمار الأجنبي المباشر^(١):

- الاستثمار الشرائي: «وهو الاستثمار الأكثر شيوعاً في الدول النامية، حيث يشارك المستثمر المحلي- الخاص أو الحكومي أو الاثنين معاً- المستثمر الأجنبي من ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيه.

- الاستثمارات من صور شركات متعددة الجنسيات: وتعتبر هذه الشركات من أهم أشكال هذا الاستثمار والممول الرئيسي حيث أن لها فروع متعددة تمتد إلى عدة دول مختلفة، وتتميز بكبر حجم إنتاجها وتنوعه، وباحتكارها لأحدث أساليب التكنولوجيا العصرية، كما أنها تدار مركزياً من مركزها الرئيسي في الوطن الأم^(٢). وهو من أهم الوسائل الأكثر أماناً للتمويل إذا ما قورنت بالقروض الثابتة. وكذلك هو يمثل أسهل وسيلة للحصول على تكنولوجيا متقدمة. بالإضافة إلى توفير فرص عمل ورفع مهارات العماله وفتح أسواق تصدير جديدة. بالإضافة أنها قد تساهم في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدرتها الإنتاجية والدخول في سوق المنافسة الدولية إذا ما تهيأت الظروف لتحقيق ذلك^(٣).

(١) راجع: بندر بن سالم الزهراني (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م): الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي (دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠) قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في قسم الاقتصاد المملكة العربية السعودية جامعة الملك سعود كلية العلوم الإدارية قسم الاقتصاد إشراف/ الأستاذ الدكتور محمد حامد عبدالله.

- www.standardchartered.com
- Bergstrand, and Baier (2005). Do Free Trade Agreements Actually Increase Members International Trade, Working Paper, Federal Reserve Bank of Atlanta.

(٢) راجع: محمد أبو حور (٢٠٠١)، دور السياسات المالية والاقتصادية في تشجيع الاستثمار مؤتمر فرض الاستثمار وآفاقه في الأردن، الجلسة الرابعة، غرفة تجارة عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان
(٣) راجع: القرشي، فوزي، (١٩٩٦)، أثر التكتلات الاقتصادية على تدفق رأس المال الأجنبي لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة آفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد ٦٧-٦٨.

ج- العمل على إنشاء الصناديق الاستثمارية المتوافقة مع القواعد والأحكام الشرعية:

ومن هنا صناديق السلع: وهي تحقق الأرباح للمستثمرين بها عن طريق شراء السلع الحلال حالاً ثم بيعها بسعر أعلى حالاً أو آجلاً أو مقسطاً ونظراً للقيود المفروضة على استخدام المشتقات في المعاملات الإسلامية تقوم صناديق السلع باستخدام بدائل شرعية مباحة قائمة على عدة أنواع من العمليات منها عقود المربحة وبخاصة عقد الإستصناع، وهو عقد يقوم بموجبه المشتري لسلعة ما بتمويل إنتاج السلعة مقدماً.

أو صناديق الأسهم: وهي تستثمر في أسهم الشركات التي تمارس أنشطة وأعمالاً متوافقة مع القواعد والأحكام الشرعية. مع التزامها بالمعايير المالية والمحاسبية الإسلامية.

وكذلك صناديق المربحة والمتاجرة: حيث يقوم الصندوق بشراء السلع بسعر معين ومن ثم بيعها لطرف ثالث بسعر محدد أعلى من سعر الشراء. يتم حساب سعر البيع على أساس التكلفة الشرائية للسلع زائداً هامش ربح معين، ويتم الاتفاق على التكلفة وهامش الربح مقدماً.

وأيضاً صناديق الإجارة: يقوم الصندوق بموجبها باقتناء أصل معين (كالعقارات) ثم تأجيرها للغير لمدة زمنية محددة، وهي إما أن تكون إجارة تشغيلية أو تمويلية أو موصوفة بالذمة.

ومنها الصناديق المتخصصة: وهو ذلك النوع من الصناديق الذي يُخصص من أجل انجاز هدف استثماري محدد، ومن أمثلة هذه الصناديق صناديق انجاز عمليات البنية التحتية كالطرق والموانئ وخلافه.

والصناديق العقارية: وهي صناديق تقوم على أساس اقتناء أصول عقارية محددة بغرض إما تطويرها ثم بيعها أو تشغيلها أو بغرض تشغيلها لمدة زمنية ثم بيعها للغير^(١).

د - ومن أهم الحلول المقترحة^(٢):

العمل على تحرير السياسات التجارية، وإزالة الاختلالات في السوق الداخلي، بالتزامن مع تعزيز القدرات التنافسية. بالإضافة إلى تعزيز البيئة الاقتصادية، بما فيه السياسات الاقتصادية الكلية. وكذلك التركيز على توسيع قاعدة التصدير، خصوصاً من خلال السياسات المشجعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبتطوير نشاطات الترويج للمصادر والاستثمار. وضمان حصول القطاعات الاستثمارية على إمدادات الطاقة بشكل مستمر وبأسعار تنافسية، وتوفير البنية التحتية ووسائل التواصل والمواصلات، وتسهيل فرص الحصول على التمويل، بالأخص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتقليل تكاليف إقامة وتشغيل هذه المشروعات، من خلال تبسيط وتسريع الإجراءات والمعاملات. والاستثمار في تطوير نوعية التعليم ومواكبته مع احتياجات التطور في الأسواق، واعتماد سياسات لتنمية الابتكار كأولوية عمل وخاصة أن كل الأدلة أثبتت أن تنمية قدرات العنصر البشري هو العامل الأساسي لتفعيل أساليب التنمية المستدامة والاستفادة من الفرص المتوفرة في هذا المجال. بالإضافة إلى العمل على تجديد دور القطاع العام بالتركيز على تطوير نوعية الخدمات،

(1) [www/Itqan%20Capital.htm](http://www.Itqan%20Capital.htm)

(٢) التقرير السنوي الثالث (تموز يوليو ٢٠١٢): نحو سياسات استثمارية عربية فاعلة في مواجهة وطأة الانعطاف الإقليمي والعالمي والصعوبات الهيكلية للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية عن أوضاع الاستثمار العربية.

وتعزيز الطاقات التنفيذية وقدرات التنسيق بين الإدارات الحكومية والجهات الاقتصادية الأساسية.

هـ- الاستفادة من كافة تجارب الدول وخاصة ما يتلأَم مع كافة أوضاعنا من حيث عدد السكان وتنوعهم واختلاف ثقافتهم واهتمامهم وقدراتهم على التواصل من أجل تحقيق كافة الأهداف لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وإنسانية كاملة وذلك بالطبع لا يتم بمعزل عن الاستقرار السياسي وتحقيق الأمن المجتمعي أولاً. ومن أهم التجارب كما ذكرنا الهند ومن أهم إجراءاتها المتخذة لتحقيق أهدافها - وجود وزارة معنية بالسياسات والبرامج والخطط المتعلقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتنسيق مع حكومات الولايات لتطوير هذه المنشآت وضمان توفير التمويل لها من المؤسسات المالية والبنوك وتنمية قدراتها التكنولوجية وتوفير البنية الأساسية لها ومراقبة الجودة لمنتجاتها ومنح الشهادات بذلك، وتوفير الإدارة الحديثة لها، وتنمية روح المبادرة، وتنمية المهارات، ودعم تحسين الإنتاج وتصميمه وتعليه، وتحسين حياة الحرفيين والعمال، ودعم الدخول في الأسواق الداخلية والخارجية واتخاذ إجراءات لبناء قدرات هذه المنشآت. وعدم اعتبار النمو السكاني عائقاً للنمو والتقدم بل على العكس عملت جميع الآليات على هذا العنصر الإنساني.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- ١ - القرآن الكريم
- ٢ - صحيح مسلم
- ٣ - محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي (بدون تاريخ): «مختار الصحاح» دار الحديث، القاهرة.
- ٤ - جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور (١٩٨٥): «لسان العرب» دار المعرفة، بيروت، المجلد الأول.
- ٥ - على بن عمر الدارقطني (بدون تاريخ): «سنن الدارقطني» دار المحاسن للطباعة، القاهرة، الجزء الثاني.
- ٦ - علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني (١٩٨٦): «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» دار الكتب العلمية، بيروت، الجزء السادس، الطبعة الثانية.
- ٧ - إبراهيم العيسوي (٢٠٠٧): «الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً: تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ ١٩٧٤ م وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموي بديل»، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
- ٨ - القرشي، فوزي، (١٩٩٦): «أثر التكتلات الاقتصادية على تدفق رأس المال الأجنبي لدول مجلس التعاون الخليجي»، مجلة آفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد ٦٧-٦٨.
- ٩ - أحمد السيد الكردي (٢٠١٠): «دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات» (نسخة كمبيوتر).
- ١٠ - إيهاب مقابله: «دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات»، منتدى التمويل الإسلامي، قسم علوم التسيير (علوم الإدارة)، أساسيات إدارة الأعمال.

- ١١ - أحمد مصطفى عفيفي (٢٠٠٣): «استثمار المال في الإسلام»، مكتبة وهبة، القاهرة.
- ١٢ - الندوة الدولية (نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية) دولة الإمارات العربية المتحدة - دبي ٣-٥ سبتمبر ٢٠٠٥ م.
- ١٣ - حسن حجازي (٢٠٠٠): «سوق العمل في مصر»، منشور في عبدالفتاح الجبالي (المحرر)، الاقتصاد المصري من التثبيت إلى النمو، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
- ١٤ - حسين حسين شحاته (بدون تاريخ): «منهج مقترح لتفعيل الرقابة الشرعية والمالية على صناديق الاستثمار»، أستاذ المحاسبة بجامعة الأزهر، وخبير استشاري في المعاملات المالية الشرعية.
- ١٥ - حسام الدين بن محمد صالح فرفور (٢٠٠٧): «التمويل واستثمار الأموال في الشريعة الإسلامية نظرة موجزة في ضوابط القواعد وسعة المقاصد» بحث علمي مقدم للمؤتمر الثاني للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية تحت شعار الصيرفة الإسلامية صيرفة استثمارية المقام في دمشق برعاية حاكم مصر سورية المركزي الأستاذ الدكتور أديب ميّالة في الفترة: (٢٣ - ٢٤ صفر ١٤٢٨ هـ الموافق ١٢ - ١٣ آذار ٢٠٠٧ م).
- ١٦ - حسين حسين شحاته (بدون تاريخ): «بحث في أسس ومعايير قياس تكلفة رأس المال المستثمر في الفكر الإسلامي مع دراسة مقارنة»، خبير استشاري في المعاملات المالية الشرعية.

- ١٧- حسين حسين شحاته (١٩٩٢): «المنهج الإسلامي لدراسة جدوى المشروعات الاستثمارية»، دراسة مقدمة إلى بنك فيصل الإسلامي المصري، إدارة البحوث والتدريب.
- ١٨- سفيان العيسي (٢٠٠٧): «الاقتصاد السياسي للإصلاح في مصر: فهم دور المؤسسات»، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، العدد (٥).
- ١٩- سلطان أبو علي (٢٠١١): «الاقتصاد المصري بعد الثورة: وجهة نظر»، مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب.
- ٢٠- عالية وأنور عبد العال (٢٠٠٨): «السكان والتنمية الاقتصادية»: ١٩٥٢ - ٢٠٠٧ في مؤتمر التطور الاقتصادي والسياسي لمصر في مائة عام، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٢ - ١٣ مايو.
- ٢١- عز الدين فكرى تهاى (٢٠١٣): «معايير الاستثمار الإسلامي بين النظرية والتطبيق نموذج مقترح باستخدام أسلوب FAHP» مؤتمر الاقتصاد الإسلامي (الفلسفة - النظام - التطبيقات المعاصرة) كلية التجارة بنين - جامعة الأزهر القاهرة - جمهورية مصر العربية في الفترة من ١٠ - ١١ جمادى الآخر ١٤٣٤ هـ / ٢٠ - ٢١ إبريل ٢٠١٣ م.
- ٢٢- علاء الدين عادل الرفاتي: «مدى التزام أسواق الأوراق المالية وأنشطتها بالمعايير والضوابط الشرعية حسب النظام الاقتصادي الإسلامي .. دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية في فلسطين»، أستاذ الاقتصاد المشارك كلية التجارة - قسم الاقتصاد - الجامعة الإسلامية غزة - فلسطين.
- ٢٣- عبد السميع خليل (١٩٧٥): «معايير تقييم المشروعات الاستثمارية»، مجلة الإدارة المالية، السنة الرابعة، القاهرة، ديسمبر ١٩٧٥ م.

- ٢٤- فياض عطية (١٩٩٨): «سوق الأوراق المالية في ميزان الفقه الإسلامي»، دار النشر للجامعات، القاهرة، ١٩٩٨ م.
- ٢٥- كمال توفيق خطاب (٢٠٠٥): «نحو سوق مالية إسلامية»، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، ٢٠٠٥ م.
- ٢٦- محمد أيمن عزت الميداني (٢٠٠٢): «تطوير أسواق رأس المال في سوريا»، دمشق - سوريا، (نسخة الكترونية)، ٢٠٠٢ م.
- ٢٧- محمد أنس الزرقا (١٩٨٣): «القيم والمعايير الإسلامية في تقويم المشروعات» مجلة البنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة العدد الثلاثون، يولية ١٩٨٣ م.
- ٢٨- محمد البلتاجي (بدون تاريخ): بحث «نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية (المربحة، المضاربة، المشاركة)» مدير برامج المصارف المتوافقة مع الشريعة المعهد المصري مؤسسة النقد العربي السعودي.
- ٢٩- محمد عثمان مصطفى (٢٠٠٠): «تقييم برنامج الإصلاح الاقتصادي مع التركيز علي مرحلة الركود الاقتصادي»، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العدد ٤٥٨.
- ٣٠- محمد شديد أبوستيت (٢٠٠٦): «الإصلاح الاقتصادي في مصر وبولندا: دراسة مقارنة»، بحث مقدم للحصول على دبلوم التخطيط والتنمية، مركز الدراسات الكلية، معهد التخطيط القومي.
- ٣١- معتصم زكار (٢٠٠٣): «إنشاء شركات برمجية عربية لتقديم خدمات التطوير للخارج دراسة التجربة الهندية»، ورقة مقدمة للاجتماع السنوي الثالث للقطاع الخاص الذي ينظمه المكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات في الأردن - أكتوبر ٢٠٠٣ م.

- ٣٢- محمد أبو حمور (٢٠٠١): «دور السياسات المالية والاقتصادية في تشجيع الاستثمار» مؤتمر فرض الاستثمار وآفاقه في الأردن، الجلسة الرابعة، غرفة تجارة عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.
- ٣٣- نبيل عبد الإله نصيف (١٩٩٥): «الأسواق المالية من منظور نظام الاقتصاد الإسلامي»، مجمع الفقه الإسلامي، عمان.
- ٣٤- فؤاد محمد محسن (٦-٧ شعبان ١٤٣١هـ): «الصكوك الإسلامية ومجالات التطبيق»، ورشة عمل الصكوك الإسلامية وتحديات تنمية وممارسات دولية، الأردن.
- ٣٥- هالة حلمي السعيد (٢٠١٢): «الاقتصاد المصري.. التحديات ورؤية للأولويات»، الأهرام ٤ نوفمبر ٢٠١٢م.
- ثانياً: التقارير**
- ١- التقرير الأول (٢٠٠٦): لجنة الشفافية والنزاهة، وزارة الدولة للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية.
- ٢- تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي (٢٠١١): المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل، مؤتمر العمل العربي الدورة الثامنة والثلاثون القاهرة. جمهورية مصر العربية (١٥-٢٢ مايو/آيار ٢٠١١م).
- ٣- الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٠٩ الكتاب السنوي.
- ٤- تقارير وزارة المالية ٣٠/١٠/٢٠١٢م.
- ٥- التقرير السنوي الثالث (تموز/يوليو) ٢٠١٢: نحو سياسات استثمارية عربية فاعلة في مواجهة وطأة الانعطاف الإقليمي والعالمي والصعوبات الهيكلية

للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية عن أوضاع
الاستثمار العربية.

ثالثاً: المراجع الأجنبية والانترنت

- ESCW, A. SURVEY OF ECONOMIC AND SOCIAL DEVELOPMENTS IN THE ESCWA REGION, 2011-2012, April 2012.
- Bergstrand, and Baier (2005). Do Free Trade Agreements Actually Increase Members International Trade, Working Paper, Federal Reserve Bank of Atlanta.

– زايد النجار: دراسة الجدوى التسويقية، موقع المستثمرون العرب «المقاولات
والمشاريع والتمويل» المشاريع التجارية والاقتصادية Trade.

– محمد عبد الباقي: دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية،

www.iraker.dk/index.php?option=com

<http://world-acc.net/vb/showthread.php?t=8375>

www.ifsfb.org

– البنك العربي الوطني ٢٠١٣ صندوق «النقاء» المبارك للأسهم السعودية.

– الموقع الإلكتروني لوزارة الاستثمار 2011-1 www.investment.gov.eg

www.standardchartered.com

– الهيئة العامة للاستثمار

<http://www.gafi.gov.eg/ar/InvestEgypt/EconomicIndicators.aspx>

– الهيئة العامة للتصنيع

http://www.ida.gov.eg/index_ar.html

<http://www.arriyadh.com>

– بوابة الوفد الالكترونية

– وزارة التخطيط والتعاون الدولي

<http://www.mop.gov.jo/arabic#/>

India is the second fastest growing economy". Economic Research Service (ERS). United States Department of Agriculture (USDA).

<http://www.ers.usda.gov/Briefing/India/>. Retrieved 2007-08-05.
Gledhill, Alan (1964). The Republic of India: The Development of its
Laws and Constitution (2nd ed.). Stevens and Sons Tenure of
President's office". The Constitution Of India. Constitution
Society.
<http://www.constitution.org/cons/india/p05056.html>.
Retrieved 2007-09-02. "The President shall hold office for a term
of five years from the date on which he enters upon his office.
Singh Ahluwalia. "Economic Reforms in India since 1991: Has
Gradualism Worked?"(MS Word). Journal of Economic
Perspectives. Retrieved on 2007-06-13.
<http://www.Itqan%20Capital.html>

رسائل

- ١- بندر بن سالم الزهراني (١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م): «الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي (دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠)» قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في قسم الاقتصاد المملكة العربية السعودية جامعة الملك سعود كلية العلوم الإدارية قسم الاقتصاد إشراف الأستاذ الدكتور / محمد حامد عبد الله.
- ٢- ميرفت محمد (٢٠٠٦): «التشغيل والأجور وتكاليف المعيشة في ظل سياسات الثبيت والتكيف الهيكلي»، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر - فرع البنات.